

الفصل الأول: موقفه من أدلة الصناعة النحوية

توطئة:

لقد اعتمد النحاة واللغويون في إصدار أحكامهم التي أرسوها على أدلة قديمة، فكان السماع والقياس والتعليل عماد هذه الأدلة، إذ عليها التعويل في إثبات الأحكام النحوية واللغوية وظواهرها، واستدلالاتها، وإيانة الأصول اللغوية والنحوية للمفردات والتراكيب.

وسوف لألقي الضوء على هذه الأدلة بشيء من التفصيل، موضحاً موقف ابن

المعتوفى من كل منها:

أولاً: السماع:

السماع لغة: قال الجوهري: ((سمعت الشيء سمعاً وسماعاً، وقد يجمع على

أسماع وجمع الأسماع أسماع، قولهم: سَمَعَكَ إِلَيَّ، أي اسمع مني، وكذلك قولهم: سماع أي اسمع مثل ذراكٍ ومناعٍ بمعنى أدركٍ وامنع...))⁽¹⁾.

السماع اصطلاحاً: ((هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله

تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة الموليين نظماً ونثراً))⁽²⁾. أو ((هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها))⁽³⁾، وقد اعتمد النحاة عليه في جمع المادة اللغوية إذ كانت عناية البصريين باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا يقل عن اهتمام الكوفيين⁽⁴⁾.

(1) الصحاح: 1231/3-1232 (سمع).

(2) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، قدم له د. أحمد الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط1،

1988: 36.

(3) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، دت: 341، أصول للتفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة

للبيبية، كلية التربية، 1973: 21.

(4) ينظر: أصول التفكير النحوي: 22.

أنماط السماع:

1. القرآن الكريم:

مما لا شك فيه أن النص القرآني يعد من أوثق النصوص وأعلامها فصاحة وأكثرها دقة، فكل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه⁽¹⁾، لذا فلا عجب أن يمنحه ابن المصنوف عناية الفائقة.

وها أنا إذا أضع بين يدي البحث أمثلة من استشهاده بالقرآن الكريم، فعند شرحه قول أبي تمام:

لا تَسْقِي مَاءَ الْمَلَامِ لِبَائِي □ صَبًّا قَدْ اسْتَعْدَبْتُ مَاءَ بُكَائِي

قال: ((.. كما قال في أوله: لا تسقني ماء للملام قال في آخره: ماء بكائي، أقحم للفظ على اللفظ، إذ كان من سببه، ومنه قوله تعالى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾⁽²⁾، فالثانية جزاء وليست بمسئنة فجاء باللفظ على اللفظ إذ كان من سببه؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿وَلَمَنْ ائْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾⁽³⁾، وقال تعالى ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽⁴⁾، والبشارة إنما تكون في الخير لا بالشر إذا كانت مقيدة كقوله تعالى ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ قاله للجوهري⁽⁵⁾)).

(1) ينظر: الإقنان في علوم القرآن: السيوطي، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم،

منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003: 156/1.

(2) سورة الثورى: من الآية 40.

(3) سورة الثورى: 41.

(4) سورة التوبة: من الآية 34، سورة المشقاق: من الآية 24.

(5) النظام: 228/1-229، الصحاح: 591/2 (بشر).

وعند شرحه قول المتنبّي:

وَبِمُهْجَتِي يَا عَادِي الْمَلِكِ الَّذِي □ أَسْخَطْتُ كُلَّ النَّاسِ فِي إِرْضَائِهِ

قال: ((...إنه انصرف من الإخبار عن عدل العوائل إلى مخاطبة العادل المنكر، وهو كثير في كلامهم، قال تعالى ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي﴾⁽¹⁾)).⁽²⁾

وعند شرحه قول أبي تمام:

نَشَرَتْ حَدَائِقَهُ فَصِرْنَ مَالِفًا □ بِطَرَائِفِ الْأَنْوَاءِ وَالْأَنْدَاءِ⁽³⁾

قال: ((... أما الحدائق في الكتاب العزيز فمخصوص بها النخل لقوله تعالى ﴿وَحَدَائِقِ غُلَبًا﴾⁽⁴⁾)).⁽⁵⁾ وعند شرحه لفظة (ارتيد) في قول أبي تمام:

يَبْدُ لِنَسْلِ الْعَيْدِ فِي أَمْلِيئِهَا □ مَا ارْتَيْدَ مِنْ هَيْدٍ وَمِنْ عُدَوَائِ

قال: ((... قوله: (ما ارتيد) وما شئت ونحوه يقال في الأمور السارة لا الشاقة نحو قوله تعالى ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾⁽⁶⁾، وإن جاء قوله هذا على وجه جاز))⁽⁷⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

نَعَاءٍ إِلَى كُلِّ حَيٍّ نَعَاءٍ □ فَتَى الْعَرَبِ احْتَلَّ رِبْعَ الْفَنَاءِ

قال نقلا عن التبريزي: ((إذا قال القائل: نعاء جاز أن يكون أمر نفسه أو غيره، وأن يكون الأمر لغيره أوقع؛ لأنك إذا قلت: حذار الأمد، فإنما تريد أن تحذر غيرك منه، ولا يمتنع أن يحمل على أمر للنفس، وجاء في التنزيل: ﴿وَلْتَحْمِلْ

(1) سورة يوسف: من الآية 29.

(2) النظام: 335/1.

(3) رواية الصولي (الطرائق).

(4) سورة عبس: 30.

(5) النظام: 233/1.

(6) سورة الزخرف: من الآية 71.

(7) النظام: 252/1.

خَطَايَاكُمْ⁽¹⁾ ((⁽¹⁾))⁽²⁾، وعند شرحه البيت نفسه ذكر أنه يروى (اختط ربع الفناء)، قال: ((قوله (اختط ربع الفناء) في موضع نصب على الحال إذ كان جملة ولا يمنعه من ذلك إن أول الجملة فعل ماضٍ؛ لأن الجملة لا يراعى فيها العقل بل تكون مثل الآية ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾⁽³⁾، ويجوز أن تكون الجملة التي أولها اختط ربع للفناء خبر ابتداء محذوف كأنه قال: هو اختط ربع الفناء...))، ومن الأمثلة أنه ذكر أن الباء تأتي بمعنى عن، إلا أنه لم يذكرها صراحة، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

سَلِ الْمَلِكَ عَن خَالِدٍ وَالْمَلُوكَ □ بِقَمْعِ الْعِدَى وَبِنَفْسِي الْعَدَاءِ

قال: ((الباء في قوله (بقمع للعدى) مثلها في قوله تعالى ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾⁽⁴⁾))⁽⁵⁾، والباء في قوله تعالى ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾، بمعنى عن، كما ذكر ذلك أبو حيان⁽⁶⁾ والمرادي⁽⁷⁾.

ولذي يبدو لي أن الباء في الآية الكريمة بمعنى (عن)، إذ أن السؤال يكون عن الشيء.

وعند شرحه لفظ (السمع) الواردة في قول المتنبي:

مَهْلًا فَإِنَّ الْعَدْلَ مِنْ أَسْقَامِهِ □ وَكَرْفُلًا فَالْسَمْعُ مِنْ أَعْضَائِهِ

(1) سورة العنكبوت: من الآية 12.

(2) للنظام: 260/1.

(3) سورة النساء: من الآية 90، قال لزمخشري: ((حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)) في موضع بإضمار (تد)، وجعل المبرد صفة لموصوف محذوف على تقدير إذ جاؤكم قوما حصرت صدورهم) الكشاف: لزمخشري (ت 538هـ)، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت: 552/1.

(4) سورة الفرقان: من الآية 59.

(5) للنظام: 273/1.

(6) للبحر المحيط: أبو حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1398هـ-1978: 502/6.

(7) الجنى للداني في حروف المعاني: المرادي (ت 749هـ)، تحقيق طه محسن، دار الكتب للطباعة

قال: ((قال الجوهري: السمع سمع الإنسان، يكون واحدا وجمعا لقوله تعالى ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾⁽¹⁾؛ لأنه في الأصل مصدر قولك: سمعت الشيء سمعاً وسماعاً، ويجمع على أسماع، فعلى هذا يجوز أن يكون من الأعضاء))⁽²⁾.
وعند شرحه قول المتنبي:

فَأْتَيْتَ مِنْ فَوْقِ الزَّمَانِ وَتَحْتِهِ □ مُتَّصِلًا وَأَمَامِهِ وَوَرَائِهِ

قال: ((... واستعار هذه الجهات للزمان مجازاً، أي: إنك حطت به من جميع جهاته، فمنعته أن يصل إليّ أو حبيته عني، وهذا من قوله ﷻ ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾⁽³⁾)⁽⁴⁾، وقال الزمخشري معلقاً على هذه الآية ((... للقواعد: أساطين البناء التي تعمده وقيل الأساس، وهذا تمثيل يعني إنهم سووا منصوبات ليمكروا بها الله ورسوله فجعل الله هلاكهم في تلك المنصوبات كحال قوم بنوا بنياناً وعمروه بالأساطين فأتى البنيان من الأساطين بأن ضعفت فسقط عليهم السقف وهلكوا...))⁽⁵⁾.

ومن الأمثلة ما ذكره أن جملة (كلتاها نجلاء) منصوبة على الحال أو لا محل لها من الإعراب وذلك في قول المتنبي:

مَثَلَتْ عَيْنَكَ فِي خَشَايَ جِرَاحَةً □ فَتَشَابَهَا كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ

قال: ((...قوله: (كلتاها نجلاء) في موضع نصب على الحال، كأنه قال: فتشابهها نجلاوين، وإن شئت لم يكن للجملة موضع من الإعراب، كقوله تعالى ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾⁽⁶⁾ فجملة ﴿رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ جملة لا موضع لها

(1) سورة البقرة: من الآية 7.

(2) النظام: 353/1، الصحاح: 1231/3 (سمع).

(3) سورة النحل: من الآية 26.

(4) النظام: 361/1.

(5) الكشاف: 406/2-407.

(6) سورة الكهف: من الآية 22.

من الإعراب..))⁽¹⁾. ونكر للمخشري أن جملة ﴿رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ جملة من مبتدأ وخبر واقعة صفة لثلاثة⁽²⁾. والذي أراه أن جملة (كلتاها نجلاء) في محل نصب حال إذ عليها أكثر الشراح⁽³⁾. وعند شرحه قول أبي تمام:

وَمَا بِكَ إِرْكَابِي مِنَ الرُّشْدِ مَرْكَبًا □ أَلَا أَلَمَّا حَاوَلْتَ رُشْدَ الرِّكَابِ

قال: ((لما استعمل (ركب) على السعة والمجاز فقيل: ركبته دين توسع في ضده، فقيل: نزلت عنه الديون، واستنزل دين فلان، قال للشاعر⁽⁴⁾:

جزاء كما يستنزل الغيث
جرت رحم بيني وبين منازل □

طالبه

وإذا كان الأمر على هذا صح أركبته للدابة وركب هو وأنزلته عن الدابة ونزل هو، وأما الرشد فلا يمتنع استعماله فيما ذكر توسعا ولا سيما قد وقع في مقابلة إركابي من الرشد مركبا، وهم يطلبون التطابق والتوافق في مثل هذا، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾⁽⁵⁾ وقوله ﴿لَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُمْ﴾⁽⁶⁾ و﴿لَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُمْ﴾⁽⁷⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَمَا اللَّيْثُ كُلُّ اللَّيْثِ إِلَّا ابْنُ عَثْرَةٍ □ يَعِيشُ فُوقَ نَاقَةٍ وَهُوَ رَاهِبُهُ

(1) للنظام: 382/1.

(2) للكشاف: 478/2، تفسير للنسفي: عبد الله بن أحمد النسفي (ت 701هـ)، دار إحياء الكتب

العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دت: 9/3.

(3) الموضح في شعر المقتبي: أبو زكريا التبريزي (ت 502هـ)، تحقيق د. خلف رشيد نعمان، دار

للشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 2000: 142/1.

(4) لم أقف على قائله.

(5) سورة البقرة: من الآية 194.

(6) سورة البقرة: من الآية 14-15.

(7) النظام: 10/3.

قال: ((قوله: فواق ناقة وهو ما بين الحليتين، والرواة مجمعون على إضافة فواق ناقة، ولو رواه راوٍ فواقاً ناقةً فنصب الفواق ونونه لجاز في العربية ولا ينبغي أن يُعَدَّلَ عن الرواية الأولى، ووجه الرواية الثانية أن يكون التقدير يعيش فواقاً فواق ناقة، فحذف فواقاً الأولى كما قال تعالى ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾⁽¹⁾، أي: أهل القرية وأقام الاسم الثاني مقاوم الأول))⁽²⁾.

ومن الأمثلة على استشهاده بالآيات القرآنية عند شرحه قول أبي تمام:

لَا الْمَنْطِقُ اللَّغْوُ يَزُكُو فِي مَقَاوِمِهِ □ يَوْمًا وَلَا حُجَّةُ الْمَلْهُوفِ تُسْتَلَبُ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((المنطق اللغو يجوز أن يكون من ألغيت الشيء إذا أهملته، كأنه يعني الهنر وما لا يحتاج إليه من الكلام، وهذا أشبه من أن يكون في معنى اللغو الذي يستعمله الناس في الكلام المكروه مثل قولهم: لغا الصائم والحاج، ومنه قوله تعالى ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾⁽³⁾، وكلا الوجهين يرجع إلى الإلغاء الذي هو الإهمال، يقال: ألغيت من العدد إذا لقيت منه))⁽⁴⁾.

وعند شرحه لفظة (عزت) الواردة في قول أبي تمام:

إِنَّ الْخَلِيفَةَ قَدْ عَزَّتْ بِدَوْلَتِهِ □ دَعَائِمُ الدِّينِ فَلْيَعَزِّرْ بِكَ الْأَدَبُ

نذكر أن لفظة (عزت) إما أن تكون ضد لفظة (ذلت)، أو أن تكون الشدة والقوة، فإن أراد بها الشدة والقوة من قولهم: من عزّ بزه⁽⁵⁾، ومن التفسير في قوله تعالى ﴿فَعَزَّزْنَا بِبَالٍ﴾⁽⁶⁾، أي: قوينا وشددنا، فهو موضوع في موضعه على الحقيقة⁽⁷⁾، قال

(1) سورة يوسف: من الآية 82.

(2) النظام: 69/3.

(3) سورة الطور: من الآية 23.

(4) النظام: 93/3.

(5) كتاب الأمثال: الأصمعي، تحقيق د. محمد جبار المعبيد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1،

2000: 267.

(6) سورة يس: من الآية 14.

(7) النظام: 108/3.

الزمخشري في تفسير هذه الآية: ((عززنا قوتينا، يقال: للمطر يعزز الأرض إذا لبدها وشدها، وتعزز لحم الناقة، وقرئ بالتخفيف من عزه يعززه، إذا غلبه، أي: فغلبنا أو قهرنا...))⁽¹⁾، وعليه أبو حيان⁽²⁾. واستشهد بقوله تعالى ﴿وَيَلِكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾⁽³⁾، على قوله: إذا أضيفت لفظة (الويل) فقد جرت العادة بفتح اللام.

وعند شرحه قول المتنبي:

أَحْسَنُ مَا يُخَضَّبُ الْحَدِيدُ بِهِ □ وَخَاضِيهِ التَّجِيعُ وَالْقَضْبُ

قال: ((خاضيه في موضع جر عطفًا على ما، وجمعه جمع التصحيح؛ لأنه أراد من يعقل وما لا يعقل، فغلب من يعقل على ما لا يعقل، وهذا كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾⁽⁴⁾، لما خلط للجمع بقوله ﴿كُلُّ دَابَّةٍ﴾ استعمل (من) فيما يمشي على بطنه وعلى أربع، ومثله كثير))⁽⁵⁾.

وعند شرحه لفظة (الإياب) لولادة في قول المتنبي:

وَلَيْتَ عَيْنَ الَّتِي آبَ التَّهَارُ بِهَا □ فِدَاءُ عَيْنِ الَّتِي زَالَتْ وَلَمْ تَوْبِ

قال: ((الإياب: الرجوع في الليل في أكثر الاستعمال، ويستعمل بمعنى مطلق الرجوع، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾⁽⁶⁾))⁽⁷⁾.

(1) للكشاف: 317/3.

(2) البحر المحيط: 326/7.

(3) سورة طه: من الآية 61.

(4) سورة النور: من الآية 45.

(5) النظام: 328/3.

(6) سورة الغاشية: 25.

(7) النظام: 59/4.

وعند شرحه قول المتنبّي:

فَيَقْلِقُ مِنْهُ الْبَعِيدُ الْأَنَاةَ □ وَيَغْضَبُ مِنْهُ الْبَطِيءُ الْعَضْبَ

قال: ((يجوز أن تكون لام التعريف في (البعيد) للعهد والجنس، فإن جعلناها للعهد كان البعيد الأناة هو سيف الدولة، أي: فتقلق منه يا سيف الدولة على وقارك، وإن جعلناها للجنس فالمعنى: فيقلق منه كل حليم أنت وغيرك، ولام التعريف قد تكون للجنس في الأوصاف، كقوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾⁽¹⁾، يريد الظالمين⁽³⁾.

وعند تعرضه لزيادة اللام في قول المتنبّي:

لِأَيِّ صُرُوفِ الدَّهْرِ فِيهِ نُعَاتِبُ □ وَأَيُّ رَزَايَاهُ بِوَتْرِ نَطَالِبُ

قال: ((اللام في (لأي) حشو ورفو كقوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾⁽⁴⁾، وكقوله تعالى ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ﴾⁽⁵⁾، قال بزيادة اللام في قوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ كل من الزجاج (ت 311هـ)⁽⁷⁾، والزمخشري⁽⁸⁾ وابن الحاجب (ت 646هـ)⁽⁹⁾.

(1) سورة الفرقان: من الآية 27.

(2) النظام: 77/4.

(3) قال الزمخشري: اللام في (الظالم) يجوز أن تكون للعهد يراد به عقبة بن أبي معيط خاصة، ويجوز أن تكون للجنس فيتناول عقبة وغيره، للكشاف: 90/3، قال النحاس (ت 338هـ): المراد بالظالم هنا عقبة بن أبي معيط، ولذلك فاللام للعهد، إعراب القرآن: النحاس: تحقيق د. زهير غازي، عالم الكتب، ط3، 1409هـ-1988: 158/3.

(4) سورة النمل: من الآية 72.

(5) سورة يوسف: من الآية 43.

(6) النظام: 100/4.

(7) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، شرح وتعليق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ-2004: 97/4.

(8) الكشاف: 158/3.

(9) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق وتقديم د. موسى بناي العليلى، مطبعة العاني، بغداد، 1982: 149/2، إذ ذهب إلى الاحتمال بزيادتها.

وخالقهم في هذه الزيادة للمراذي (ت 749هـ)⁽¹⁾، وابن هشام (ت 761هـ)⁽²⁾،
وتبعهم على هذا الأزهرى (ت 905هـ)⁽³⁾، وذلك لاحتمال ردف بمعنى دنا أو قرب.

والرأي الراجح في هذه الآية للشريفة هو عدم اللجوء إلى التضمنين المتكلف،
فمعنى ردف تبع، إذ نقل صاحب اللسان⁽⁴⁾ عن ابن الصراج (ت 316هـ)، أن الجوزاء
تردف الثريا، وفي الحديث ((فأمدهم الله من الملائكة مرتدين يردف بعضهم بعضا))⁽⁵⁾،
((والأخذ بظاهر اللفظ أولى من تضمينه، وأن زيادة اللام في الآية تقوية لمعناها، فلا
حاجة إلى تضمين الفعل المتعدي بفعل لازم، إذا كان النص لا يستلزم، لذا فاللام إذا
وقعت بين الفعل المتعدي ومفعول تكون زائدة لتأكيد ما وقع عليه الفعل))⁽⁶⁾، وتسمى
هذه اللام بلام التقوية⁽⁷⁾، أما قوله تعالى ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ فقد ذهب إلى زيادتها
للزجاج⁽⁸⁾ والزمخشري⁽⁹⁾، عندما نكرا أنها إما أن تكون للبيان وإما أن تدخل، لأن

(1) الجنى للداني في حروف المعاني: 151.

(2) مغني اللبيب: ابن هشام، قدم له ووضع حواشيه حسن حمد، وأشرف عليه د. إميل بديع يعقوب،
منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ—1998:
425/1.

(3) شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى (ت 905هـ)، تحقيق محمد بامل عيون السود،
دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000: 644/1.

(4) لسان العرب، ابن منظور، دار الفكر، دار صادر، بيروت، د. ت: 116/9 (ردف).

(5) النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي،
بيروت، د. ت: 216/2.

(6) دراسة في حروف المعاني الزائدة: عباس محمد السامرائي، مطبعة جامعة بغداد، ط1، 1987:
88.

(7) لام التقوية: هي اللام الداخلة على مفعول به، إما لفعل ضعف عن العمل لتأخره عن معموله مثل
قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف: من الآية 43)، وأما هو فرع لا يقوى على العمل
كقوله تعالى ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ (البروج: 16)، دراسة في حروف المعاني الزائدة: 95.

(8) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 91/3.

(9) الكشاف: 232/2.

العامل إذا تقدم عليه معموله لم يكن في قوته على العمل فيه مثله إذا تأخر عنه، فعضد بها كما يعضد بها اسم للفاعل.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَحْسَبُ أَلِي لَوْ هَوَيْتُ فِرَاقَكُمْ □ لَفَارَقْتُهُ وَالذَّهْرُ أَحْبَبْتُ صَاحِبِ

قال: ((وإنما قال أحببت صاحب، وكان من حقه أن يقول: أحببت الأصحاب؛ لأنه أراد أحببت من يصحب، وما كان اسم فاعل في مثل هذا يجوز فيه الإفراد والجمع، قال تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرٍ بِهِ﴾⁽¹⁾، يعني: أول من يكفر به وأنشد الفراء⁽²⁾:

وَإِذَا هُمْ طَعَمُوا لِأَلَامِ طَاعِمِ □ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرِ جِيعِ
فَأَتَى الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً...))⁽³⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَجَابِيَا زَعَمُوا الْأَيَّامَ مُجْفَلَةً □ عَنَّهُنَّ فِي صَفْرِ الْأَصْفَارِ أَوْ رَجَبِ

قال: ((عجائبنا نصب بما قبلها.. ويجوز أن يكون (عجائبنا)، بدلا من قوله (ليست ينبع إذا عدت ولا غربت)، كما في قول أبي نواس⁽⁴⁾:

وَبَلَدَةٍ فِيهَا زَوْرٍ □ صَعْرَاءُ تَخْطِي فِي صَعْرِ

صعراء بدل من زور؛ لأن قوله: (فيها زور) في موضع خبر، ونظير قوله ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾⁽⁵⁾، فقوله: (مبارك) في موضع رفع وصف

(1) سورة البقرة: من الآية 41.

(2) معاني القرآن: الفراء، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، ط3، القاهرة، 1424هـ—2002:

33/1. وينظر: الإغفال: أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم،

مركز جمعة الماجد، دبي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ—

2003: 157/1.

(3) النظام: 212/4.

(4) ديوانه، طبع المكتبة الأهلية، بيروت، د.ت: 122.

(5) سورة الأنعام: من الآية 92.

لـ(كتاب)⁽¹⁾. وهذا يدل من قوله تعالى ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ لأن أنزلناه في موضع صفة لـ(كتاب...)⁽²⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

كَمْ بَيْنَ حَيْطَانِهَا مِنْ فَارِسٍ بَطَّلٍ □ قَانِي الذَّوَابِ مِنْ آيِ دَمٍ سَرَبٍ⁽³⁾

قال: ((يقال: الآتي: الذي أن يهراق، والذي ذكره أهل اللغة أن الآتي الذي

انتهى حره، ومنه قوله تعالى ﴿وَوَيْتَنَ حَمِيمٍ﴾⁽⁴⁾)).⁽⁵⁾

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَعَلَيْهِ السَّلَامُ لَا أُشْرِكُ الْأَطْمَ □ لَالٌ فِي لَسْوَعَتِي وَلَا فِي نَحْسِي

قال نقلا عن الجوهرى: ((شركته في البيع والضمان أشركه شركة، وقال في

قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾⁽⁶⁾، اجعله شريكي فيه...))⁽⁷⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

الْعَارِفِينَ بِهَا كَمَا عَرَفْتَهُمْ □ وَالرَّاكِبِينَ جُلُودَهُمْ أَمَاتِهَا

قال⁽⁸⁾: لم يقل: أمهاتها؛ فلأن الأمهات بالهاء إنما تطلق على من يعقل، فإن

كانت ممن لا يعقل قلت: أمات⁽⁹⁾، تقول مررت بأمهات الزبيديين ومررت بأمات خيلك

(1) إعراب القرآن للنحاس: 82/2.

(2) النظام: 11/2-13.

(3) رواية الصولي: (من قاني) مكان (من آني).

(4) سورة الرحمن: من الآية 44.

(5) النظام: 29/2، إعراب القرآن: النحاس: 313/3، للكشاف: 48/4، تفسير النعماني: 212/4.

(6) سورة طه: 32.

(7) النظام: 149/2، للصحاح: 1593/4 (شرك).

(8) النظام: 50/5.

(9) قال الجوهرى: وأصل اللام أمهة، لذلك تجمع على أمهات، وقال بعضهم: الأمهات للناس

والأمات للبهائم، الصحاح: 1862/5-1863 (أم).

قال تعالى: ﴿أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾⁽¹⁾، وقال تعالى ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتَهُمْ﴾⁽²⁾. والذي يبدو لي أن سبب قوله: أماتها، مراعاة الوزن الشعري. وعند شرحه قول أبي تمام:

وَلَا تُقْبَلُ إِنَّا مِنْ تَبَعَةٍ فَلَقَدْ □ بَاتَتْ كَجَائِبِ إِبِلٍ مِنْ نَوَاضِحِهَا

قال: (قوله: (من تبعة) يدل على أنها واحدة، ولهذا تأولوا قوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى ﴿فَلَدَكُنَا ذَكَّةً وَاحِدَةً﴾⁽⁴⁾، على أنه تأكيد...)⁽⁵⁾، وعند شرحه قول الممتنبي:

هَذَا الَّذِي خَلَّتِ الْقُرُونُ وَذِكْرُهُ □ وَحَدِيثُهُ فِي كِتَابِهَا مَشْرُوحٌ

قال معلقا على قول اللواحدي: ((قال: مشروحان، ولم يقل: إنه خالف به ما قاله النحويون في هذا الموضوع؛ لأنهم قالوا في مثله: أن (مشروح) يكون دالا على خبر ذكره للمحذوف، كأنه قال: وذكره مشروح كما قال: وحديثه مشروح وأنشد⁽⁶⁾:

لَمَنْ بِنَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِنَا □ عِنْدَكَ رَاضٍ وَالْحُكْمُ مُخْتَلَفٌ

(1) سورة النحل: من الآية 78.

(2) سورة المجادلة: من الآية 22.

(3) سورة الحاقة: 13.

(4) سورة الحاقة: من الآية 14.

(5) للنظام: 200/5.

(6) نسبه سيوييه إلى قيس بن الخطيم، الكتاب: تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، دت: 75/1، ونسبه أبو البركات الأتباري (ت 577هـ)، في الإصناف إلى درهم بن زيد الأنصاري، الإصناف، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، دت: 95/1، ونسب إلى عمرو بن إمرئ القيس كما في الخزانة: 193/2، وهو فيها برواية (والرأي) بدلاً من (والحكم).

أي: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ⁽¹⁾، وكلامهم ونحوه مما اكتفى فيه بالواحد عن الاثنين قوله سبحانه ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾⁽²⁾، ولم يقل: دعواكم...⁽³⁾، وعند شرحه قول أبي تمام:

شَابَ رَأْسِي وَمَا رَأَيْتُ مَشِيبَ الرَّأْسِ □ سِ إِلَّا مِنْ فَضْلِ شَيْبِ الْفُؤَادِ

قال: ((قالوا: إنه عيب على أبي تمام قوله: شاب رأسي، وقال الأمدي: وليس هذا عندي بمعيب؛ لأنه أراد أن الشيب عاجله لكثرة هموم فؤاده، فلما جعل منشأ الشيب إنما هو من قبل فؤاده نسب الشيب إلى الفؤاد وهذه فلسفة حسنة، وقال: وإن شئت أن تقول: إنه إنما قابل لفظا بلفظ، كما قال الله ﷻ ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾⁽⁴⁾، وللسيئة لا تكون من الله ﷻ فسمى جزاء السيئة سيئة، وقال الله ﷻ ﴿وَمَكْرُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾، والمكر لا يكون من الله، فسمى جزاء المكر مكرًا⁽⁶⁾، وعند شرحه قول أبي تمام:

وَمَنْ يَأْذَنُ إِلَى الْوَاشِينَ تُسَلِّقَ □ مَسَامِعُهُ بِاللِّسِنَةِ حِدَادِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((تسلق مسامعه، من قوله تعالى ﴿سَلِّقُوا كُمُ بِاللِّسِنَةِ حِدَادِ﴾⁽⁷⁾، أي: ضربوكم بالكلام، يقال: سلق بصوته: إذا رفعه⁽⁸⁾، والذي يبدو لي أن قوله تعالى ﴿سَلِّقُوا كُمُ﴾ يعني المبالغة في الإيذاء بالكلام وهذا ما ذهب إليه أبو تمام.

(1) الكتاب: 75/1، وينظر: الإتيان: 95/1.

(2) سورة الأنفال: من الآية 24.

(3) للنظام: 245/5.

(4) سورة الشورى: من الآية 40.

(5) سورة آل عمران: من الآية 54.

(6) للنظام: 272/5.

(7) سورة الأحزاب: من الآية 19.

(8) للنظام: 319/5.

من خلال استقراء ودراسة للنصوص القرآنية الشريفة التي استشهد بها ابن الممتوفي على مسائل اللغة والنحو، يمكن أن نوجز موقفه منها بما يأتي:

1. الإكثار من الشواهد القرآنية:

تحتل الشواهد القرآنية للمرتبة الأولى ضمن إطار الشواهد في الكتاب، إذ بلغت أكثر من مئة شاهد، وكان ابن الممتوفي يورد أكثر من شاهد قرآني على المسألة الواحدة، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قول أبي تمام:

مِنْ كُلِّ زَاهِرَةٍ تَرْقُرُقُ بِالتَّدْيِ □ فَكَأَنَّهَا عَيْنٌ إِلَيْهِ تَحْدَرُ(1)

قال: ((إلى بمعنى اللام، قال تعالى ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾(2)، وفي

موضع آخر ﴿يَأْنِ رَبُّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾(3)) (4).

وعند شرحه لفظه (تبدل) في قول المتنبي:

وَقَدْ تَبَدَّلَهَا بِالقَوْمِ غَيْرَهُمْ □ لَكِنِّي تَجِمُّ رُؤُوسَ القَوْمِ وَالْقَصْرُ

قال نقلاً عن الواحدي: ((ليس في اللغة بتلته، أعطيته البدل، إنما بدلته جعلت له

شيئا آخر مكانه، بقوله تعالى ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾(5)، وقوله ﴿يُبَدِّلُ اللّهُ

سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾(6)) (7).

(1) رواية للتبريزي (عليه) مكان (إليه).

(2) سورة النحل: من الآية 68.

(3) سورة الزلزلة: 5، والذي يبدو أن هذه الآية استشهد بها ابن الممتوفي ليست شاهداً على قوله،

وإنما قصد أنه متلماً تكون إلى بمعنى اللام، تكون اللام بمعنى إلى كما في هذا الشاهد.

(4) النظام: 83/8.

(5) سورة النحل: من الآية 101.

(6) سورة الفرقان: من الآية 70.

(7) النظام: 317/8.

2. اختصار الشواهد القرآنية:

في كثير من المواضع أورد ابن المصنوعي شواهد من الآيات القرآنية على مسائل اللغة والنحو مختصرة غير كاملة، مقتصرًا على موضع الشاهد، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَبَيَّتَ الْبَيْتَ بِعَقْدِ جَاشٍ □ أَشَدُّ قُوًى مِنْ الْحَجَرِ الصَّلَوْدِ⁽¹⁾

قال: ((بَيَّتَ تَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فَعَلَتْ الْفِعْلَ كَمَا تَقُولُ: بَنَيْتَ الْبِنَاءَ، حَفَرْتَ الْحَفْرَ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ بَيَّتَ أَي: أَفَكَّرْتَهُ فِي مَبْنِيكَ، يُقَالُ: بَنَيْتُوا أَمْرَهُمْ: أَجْمَعُوا عَلَيْهِ بَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَبَيَّتَ طَائِفَةً مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾⁽²⁾))⁽³⁾ والذي يبدو لي أن (بَيَّتَ) مشتق من البيوتة، وهو قضاء الأمر وتكبيره بالليل⁽⁴⁾.

3. تقديم الشواهد القرآنية على غيرها:

دأب ابن المصنوعي على تقديم الشواهد القرآنية على غيرها من الشواهد وأخص منها الشواهد الشعرية إذا ما اجتمعت في موضع واحد، من ذلك ما جاء عند شرحه قول أبي تمام:

عَامِي وَعَامُ الْعَيْسِ بَيْنَ وَدَيْقَةِ⁽⁵⁾ □ مَسْجُورَةٌ وَتَنُوفَةٌ⁽⁶⁾ صَيْخُودٍ⁽⁷⁾

قال: ((... بلى لو لم يأت بـ(بين) ثم قال في وديقة مسجورة وحمارة صيخود لكانت الحمارة للصيخود مؤكدة للوديقة المسجورة، وهذا كقوله ﴿لَنْ نَسْمَعَ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾⁽⁸⁾، وكقول الشاعر:

(1) روية الصولي: (أمر قوى) مكان (أشد قوى).

(2) سورة النساء: من الآية 81.

(3) النظم: 347/5.

(4) ينظر: للكشاف: 546/1، تفسير النسفي: 238/1.

(5) اللوديقة: شدة الحر.

(6) للتنوفة: القفر من الأرض.

(7) الصيخود: وقع الشمس على الحجارة الحارة.

(8) سورة الزخرف: من الآية 80.

..... □ وَهِنْدَ آتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبَعْدُ

لأن النأي هو البعد والمر هو النجوى، فجاءت كل لفظة مؤكدة للأخرى، وإذا جئت بـ(بين) مع هذه الألفاظ لم يصلح أن تقول: أنا مع زيد بين مناجاة وسرار وأما مع عمر بين صدود وهجرة، لأن بين إنما هي واسطة لفظتين معناها واحد⁽¹⁾.)
وعند شرحه قول المقتبي:

وَكَرَّمَتْ رُكْبَاتِهَا عَنْ مَبْرَكٍ □ تَقَعَانِ فِيهِ وَكَيْسَ مِسْكَاً أَذْفَرَا

قال نقلا عن الواحدي في جمع (الركبات): ((هذه جمع أريد به الاثنان، كقوله تعالى ﴿فَقَدْ صَفَّتْ قُلُوبُهُمَا﴾⁽²⁾، وكقول الشاعر⁽³⁾):

..... □ ظَهَرَا مِثْلَ ظَهْوَرِ التَّرْسِينِ

وهذا كثير، وذلك لأن أول للجمع اثنان، فجاز أن يعبر عنهما بلفظ الجمع لما كان جمعا، ويدل على أنه أراد بلفظ الجمع الاثنتين إنه لما أخبر كما يخبر عن الاثنتين بقوله (تقعان))⁽⁴⁾. والذي يبدو لي أنه قال: ركباتها بصيغة الجمع؛ لأنه جمع للركبتين وما يلويها، ثم قال: (تقعان) بصيغة المثني؛ لأنه رجع إلى الركبتين في الحقيقة، إلا أن ابن الممتوفي أحيانا يعضد الشاهد الشعبي بالشاهد القرآني، فعند شرحه قول المقتبي:

رُحِّلَ عَلَى أَنْ الْكَوَاكِبَ قَوْمُهُ □ لَوْ كَانَ مِنْكَ لَكَانَ أَكْرَمَ مَعَشَرَا

قال نقلا عن الجوهرى: ((للقوم: الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه، قال زهير⁽⁵⁾):

(1) للنظام: 341/5.

(2) سورة التحريم: من الآية 4.

(3) لم ألف على قائله.

(4) للنظام: 114/9.

(5) شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق

وَمَا أُدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أُدْرِي □ أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءٍ
وقال تعالى ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾⁽¹⁾، ثم قال ﴿وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ﴾⁽²⁾،
وربما دخل النساء فيه عن طريق التبع؛ لأن قوم كل نبي رجال ونساء⁽³⁾.

والذي يبدو لي أن القوم هم الرجال خاصة؛ لأنهم القوامون بأمور النساء⁽⁴⁾.

2. القراءات القرآنية:

((هي اختلاف لفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف
وتثقل وغيرهما))⁽⁵⁾، وقد اتفق جمهور علماء العربية على الاحتجاج بالقراءات، ((فما
ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم أحادا أم شاذا))⁽⁶⁾.
وبهذا يكون القرآن هو للنص الصحيح للمجمع على الاحتجاج به في اللغة
والنحو، وكذلك قراءاته ولو كانت غير مقبولة، إذ إنها مع عدم قبولها حجة في
الاستشهاد اللغوي والنحوي⁽⁷⁾، وثمة خلاف بين البصريين والكوفيين في نظرتهم إلى
الاستشهاد بالقراءات، فالبصريون منذ سيبويه حاولوا أن يخضعوا هذه القراءات
أقيستهم، فما وافق هذه القواعد المقررة قبلوه واحتجوا به، وما خالفها رفضوه ووصفوه
بالشذوذ⁽⁸⁾، أما الكوفيون فكان موقفهم من القراءات يعتمد على احترامها، والأخذ بها

(1) سورة الحجرات: من الآية 11.

(2) سورة الحجرات: من الآية 11.

(3) للتنظيم: 129/9.

(4) ينظر: للكشاف: 565/3.

(5) البرهان في علوم القرآن: لزرکشي (ت 794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل،
بيروت، 1408هـ-1988: 318/1.

(6) الاقتراح: 36.

(7) ينظر: المحتسب: ابن جنبي، تحقيق علي النجدي، ود. عبد الحليم النجار، القاهرة: 1424هـ-
2004: 14/1.

(8) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى
الجابي الحلبي وأولاده، مصر، 1377هـ-1958: 337.

والنحرج من مخالفتها، منطلقين إلى ذلك من أسسهم المنهجية في دراسة اللغة⁽¹⁾، أي إن الكوفيين أقل تشدداً من البصريين في الاحتجاج بالقراءات، وقد عقدوا على أن فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم النحوية واللغوية⁽²⁾.

والذي يهمننا من هذا المبحث هو موقف ابن المستوفي من الاحتجاج بالقراءات، إذ راح يحتج بها في كتابه على مسائل لغوية ونحوية، ومن الأمثلة على ذلك استشهاده بقراءة الحسن وبعض القراء، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

أَهْنُ عَوَادِي يَوْسُفَ وَصَوَاحِبِهِ □ فَعَزَمًا فَعِدْمًا أَدْرَكَ السُّؤْلُ
طَائِبٌ

قال: ((هنّ عوادي: جمع عدوّ على فواعل، وهو شاذ، جرى في المثل على فاعلة فهو جمع عادية، والعادية العدى، وهذا من قولهم: عدا فلان عدوّاً وعتوّاً، وقرأ الحسن (فيسبوا الله عتوّاً)⁽³⁾ بضم العين والدال، قالوا: وقرأ بعض القراء⁽⁴⁾ عتوّاً بفتح العين وضم الدال، واكتفى بالواحد من الجمع فتكون (عوادي يوسف) الذين عدوا عليه، أي ظلموه بما أغفلوا في حقه⁽⁵⁾)).

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَلَى أَلْهَا الْأَيَّامُ قَدْ صِرْنَ كُلُّهَا □ عَجَائِبٌ حَتَّى لَيْسَ فِيهَا عَجَائِبُ

قال: ((ولو روي كلها عجائب برفعها جاز أن يكون مبتدأ وخبراً في موضع خبر صرن كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾⁽⁶⁾ في قراءة من قرأ كله

(1) الدراسات اللغوية عند العرب: 350.

(2) مدرسة الكوفة: 341، وينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان، ط1، مطبعة

الزهراء، بغداد: 1396هـ-1976: 233.

(3) سورة الأنعام: 108، قراءة المصحف: عتوّاً، وقرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة: عتوّاً، المحتجب:

276/1.

(4) قراءة أهل مكة وابن كثير: عتوّاً، إعراب القرآن للنحاس: 89/2، الكشف: 43/2.

(5) النظام: 41/3.

(6) سورة آل عمران: من الآية 154.

بالرفع⁽¹⁾، ومن الأمثلة أيضاً ما ذكره من أن (فعليل) إذا أريد به المبالغة نقل إلى (فَعَال)، وذلك عند شرحه قول المتنبّي:

لِعَيْنِي كُلَّ يَوْمٍ مِنْكَ حَظٌّ □ تَحَيَّرُ مِنْهُ فِي أَمْرِ عَجَابٍ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((فعليل إذا أريد به المبالغة نقل إلى فَعَال، فإذا أرادوا الزيادة للمبالغة قالوا: عَجَاب، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ)⁽³⁾ قالوا: طويل وطوال وطووال⁽⁴⁾، والذي يبدو لي أنه لا ريب أن قراءة التشديد هي أكثر مبالغة من قراءة للتخفيف، وعند شرحه قول المتنبّي:

يُبَاعِدُنْ حَبًّا يَجْتَمِعُنْ وَوَصَلُهُ □ فَكَيْفَ بِحَبِّ يَجْتَمِعُنْ وَوَصَدُهُ

قال: ((الحب: المحبوب، فعل بمعنى مفعول، مثل: طحن بمعنى مطحون، ويباعدن بمعنى يبعدن، قال الله تعالى ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾⁽⁵⁾، وقد قرئ بَعْدَ أيضاً⁽⁶⁾). وعند شرحه قول المتنبّي:

فَلَا مُشَادَّةَ وَلَا مَشِيدَةَ حَمِي □ وَلَا مَشِيدَةَ أَغْنَى وَلَا شَائِدَهُ

(1) قرأ أبو عمر وابن ليلي وعيسى، برفع (كله) على الابتداء و(له) الخبر، والجملة خبر إن، إعراب للقرآن للنحاس: 413/1.

(2) للنظام: 165/3.

(3) سورة ص: من الآية 5، قراءة للمصحف ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ بالتخفيف، وقراءة التشديد (عجَاب) وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، الكشاف: 360/3.

(4) النظام: 251/3.

(5) سورة سبأ: من الآية 19.

(6) قرأ الحسن وأبو رجاء وأبو جعفر والأعمش وعاصم وحزمة وغيرهم (باعذ) وقرأ مجاهد وابن كثير بَعْدَهُ، ينظر: الكشاف: 287/3.

وقرأ محمد بن الحنفية ويروى عن ابن عباس وأبي صالح (باعذ) وقرأ يحيى بن يعمر وعيسى ابن عمر وقرئ عن ابن عباس (بعذ)، المحتسب: 189/2، البحر المحيط: 273/7، وقرأ سعيد بن أبي الحسن وهو أخو الحسن البصري (بعذ)، المحتسب: 189/2.

قال نقلا عن أبي زكريا في تتوين مشيد الأولى: ((وقد نوته؛ ليشاكلوا به ما قبله وهو خطأ ولا يمتنع أن يخالف ما قبله كما قال تعالى ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾⁽¹⁾))⁽²⁾، والذي يبدو لي أن السبب في عدم تتوين (مشيد) الأولى هو المحافظة على الوزن. وعند شرحه قول أبي تمام:

لَمَّا فَصَلْتَ مِنَ السُّرُوبِ إِلَيْهِمْ □ بَعْرَمَرَمٍ لِلأَرْضِ مِنْهُ خُورُ
قال: ((ويروى (جوار) بالجيم... والجوار مثل الخوار، وجار الثور يجار، أي: صاح، وقرئ (عجلاً جسداً له جوار)⁽³⁾، حكاة الأخص))⁽⁴⁾.
وعند شرحه قول للمقتبي:

فَأَقْبَلَتْهَا الْمَرْجُ مُسَوِّمَاتٍ □ ضَوَامِرٌ لَا هِزَالَ وَلَا شِيَارُ
قال نقلا عن التبريزي: ((واستعمل في هذا الموضع لا النافية مع الاسم، وليس هي مخفة بهذا المكان، ولولا الضرورة لكان أولى من ذلك أن يقول: لا هزالاً ولا شياراً، فخطها محمولة على ضوامر، وإنما حملة على قوله: لا هزال فيها ولا شيار، وهذا أسرع من قراءة المسلمي: (لا ذلول)⁽⁵⁾ أي لا ذلول تثير الأرض))⁽⁶⁾.

(1) سورة البقرة: من الآية 197، وقراءة المصحف ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾، وهي أيضاً قراءة مجاهد، وقرأ يزيد بن القعقاع ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾، إعراب القرآن للنحاس: 294/1.

(2) للنظام: 431/7.

(3) قراءة علي بن أبي طالب عليه السلام، وجاء في كتاب النظام (جوار) والذي يبدو لي أنه وهم إذ إنها (جوار) باللهمز. ينظر: للكشاف: 118/2، البحر المحيط: 392/4، والآية في المصحف ﴿عَجَلًا جَسَدًا لَهُ جَوَارٌ﴾ سورة الأعراف: من الآية 148.

(4) للنظام: 37/8.

(5) سورة البقرة: 71، قراءة المصحف: ﴿لَا ذُلُولٌ﴾ (البقرة: من الآية 71)، وقرأ أبو عبد الرحمن المسلمي (لا ذلول)، إعراب القرآن للنحاس: 463/1.

(6) للنظام: 333/8، الموضح: 424/2.

وعند شرحه قول أبي تمام:

قَمَرٌ تَبَسَّمَ عَنِ جُمَانِ نَابِتٍ □ فَظَلَّتْ أَرْمَقُهُ بَعَيْنِ الْبَاهِتِ

قال: قوله: ((باهت، الأفتح عندهم بُهتٌ فهو مبهوت، وقد حكى بهت، وقرأ بعضهم⁽¹⁾ (فبُهتَ الذي كفر)⁽²⁾))⁽³⁾.

3. الحديث النبوي الشريف:

يعد للحديث النبوي الشريف من المصادر التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها في الدراسات النحوية واللغوية والصرفية؛ لأنه يحوي مادة لغوية ثرة غنية بالفصاحة، وقد اختلف للعلماء في الاحتجاج بالحديث النبوي، فكان فيها ثلاثة أقوال:

1. ذهب أبو الحسن بن الضائع (ت 680هـ) وأبو حيان إلى عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو بحجة أن علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى⁽⁴⁾.
2. وذهب ابن مالك (ت 672هـ) وابن هشام إلى جواز الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقاً⁽⁵⁾.

(1) قال الأوسى (ت 1270هـ)، في تفسيره: قرئ بهت، وهي لغة، روح المعاني: الأوسى (ت 1270هـ)، دار الفكر، 1408هـ-1987: 19/2، وقال أبو حيان: قراءة لجمهور فبهت مبنياً لما لم يسم فاعله، وقرأ ابن السمعين فبهت، وقرأ أبو حيوة فبهت: البحر المحيط: 289/2.

(2) سورة البقرة: 258، وقراءة المصحف (فبُهت الذي كفر) البقرة: من الآية 258.

(3) للنظام: 20/5.

(4) خزنة الألب: 10-9/1، إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد: السيد محمد شنكري الأوسى (ت 1342هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402هـ-1980: 77-78. للحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس الهجري، بغداد، ط1، 1402هـ-1982: 307.

(5) خزنة الألب: 10-9/1، سبويه حياته وكتابه: د. خديجة الحديثي، دار الحرية، بغداد، 1394هـ-1974: 163-165، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، دار الشروق، بيروت، 1400هـ-1980: 236.

3. وتوسط الشاطبي (ت 790هـ) والسيوطي بين المذهبين السابقين، فمنعوا الاحتجاج بالأحاديث التي اهتم ناقلوها بمعناها دون لفظها، وأجازوا الاستشهاد بالأحاديث التي اهتم ناقلوها بلفظها لمقصود خاص⁽¹⁾.

والذي يبدو لي من هذه الآراء أنه يجوز الاستشهاد بالحديث الشريف، وإن روي بالمعنى؛ إذ إن رواية الحديث هو صحابي جليل نو فصاحة كبيرة، أما ابن المستوفي فقد كان من العلماء الذين استشهدوا بالحديث الشريف في تفسير مفردة لغوية، وكان من دأبه أنه حين يستشهد بالحديث يعتمد تعبيرات نسبتة إلى النبي ﷺ، مثل قوله: وفي الحديث، أو قوله عليه للصلاة والسلام، أو قال النبي ﷺ.

فبعد شرحه لفظة (أعراض) في قول أبي تمام:

يَفْدِيهِ قَوْمٌ أَحْضَرَتْ أَعْرَاضُهُمْ □ سَوْءَ الْمَعَايِبِ وَالْتَوَالِ مُفْتَيْبُ

قال: ((أعراضهم: أجسادهم، وقد يقال للجسد عرض، قال النبي عليه الصلاة والسلام (إن أهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون ولكنه عرق يجري من أعراضهم كالمسك)⁽²⁾)).⁽³⁾ وعند شرحه لفظة (قرحان) في قول أبي تمام:

أَقُولُ لِقَرْحَانٍ مِنَ الْبَيْنِ لَمْ يُضْفِ □ رَسِيسَ الْهُوَى بَيْنَ الْحَشَا وَالْتَرَائِبِ

قال: ((رجل قرحان، إذا لم يصبه مرض مثل الجدري والحصية، ومذهب بعضهم أنه لا يتشى ولا يجمع ولا يؤنث، ويجري مجرى قولهم: رجل زور وفطر، وقال قوم: بل يتشى ويجمع، ويحتجون بالحديث للمروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأراد أن يدخل الشام وهي تستعر طاعوناً، فقيل له: (إن أصحاب محمد قرحانون، لم يصيبهم جدري ولا طاعون)⁽⁴⁾)).⁽⁵⁾

(1) خزائن الألب: 9/1-10، سيبويه حياته وكتابه: 163-165، المدرسة النحوية: 236.

(2) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، حققه وصححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، برواية (إن أول زمرة يدخلون الجنة... لا يبولون...): 2179/4 (كتاب الجنة).

(3) النظم: 172/2-173.

(4) لنهاية في غريب الحديث والأثر: 35/4.

(5) النظم: 317/2.

والذي يبدو لي أن لفظه (قرحانون) هي لغة متروكة غير مستعملة، كما ذهب إلى ذلك أبو بكر الرازي (ت 666هـ)⁽¹⁾.

وعند شرحه لفظه (مسومات) في قول المتنبي:

فَدَقَّكَ الْخَيْلُ وَهِيَ مُسَوَّمَاتُ □ وَيَبِضُّ الْهِنْدُ وَهِيَ مُجَرَّدَاتُ

قال: ((المسومات: المعلمات، قال الجوهري: المسومة بالضم العلامة، تجعل على الشاة في الحرب، وفي الحديث (تسوموا فإن الملائكة قد تسومت))⁽²⁾، واستشهد بالحديث أيضا عند شرحه قول أبي تمام:

وَلَا تَنَاسَى أَحْيَاءَ ذِي يَمَنِ □ مَا كَانَ مِنْ نَصْرِهِ وَمِنْ حَشْدِهِ

قال: ((قوله: ذي يمن، أراد صاحب يمن، وهم يستعملون اليمن بالألف واللام، ويحفظونها مع ذي، وفي حديث النبي ﷺ (يطلع عليكم الساعة خير ذي يمن)⁽⁴⁾، يعني جرير بن عبد الله البجلي، ويجوز أن يكون حنقهم الألف واللام من أجل أنهم أرادوا النكرة فإنه قال: خير رجل من أهل اليمن، ويكون (يمن) نكرة)⁽⁵⁾. وعند شرحه لفظه (التدام) في قول أبي تمام:

لَهَا مِنْ لَوْعَةِ الْبَيْنِ التَّدَامُ □ يُعِيدُ بِنَفْسِجَا وَرَدَّ الْخُدُودِ

(1) ينظر: مختار الصحاح: أبو بكر الرازي (ت 666هـ)، دار الرسالة، الكويت، 1402هـ -

1982: 527 (قرح).

(2) النهاية: 425/2 برواية (سوموا).

(3) للنظام: 29/5، الصحاح: 1955/5 (سوم).

(4) المسند للإمام الحافظ أبي بكر الحميدي (ت 219هـ)، حقق أصوله وعلق عليه الأستاذ حبيب

لرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المشي، القاهرة: 350/2، مسند الإمام أحمد بن

حنبل (ت 241هـ)، للمكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، د.ت:

360/4

(5) للنظام: 439/5.

قال: ((الدم: صوت الحجر أو الشيء الذي يقع بالأرض، وليس بالصوت الشديد، وفي الحديث (واش لا أكون مثل الضبع تسمع الدم حتى تخرج فتصاد)⁽¹⁾، ثم يسمى الضرب لما يقال: لدمتُ أُنْمَ لَخْمًا قال الشاعر⁽²⁾:

وَلِلْفُؤَادِ وَجِيبٌ عِنْدَ أَبْهَرِهِ □ لَدَمَ الْغَلَامِ وَرَاءَ الْغَيْبِ بِالْحَجْرِ⁽³⁾
وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَأَنَّ الْفَرِيدَ وَالنُّزَّ وَالْيَا □ قَوْتٌ مِنْ لَفْظِهِ وَسَامَ الرِّكَازِ

قال: ((الركاز: الكنز يوجد في الأرض أو في المعدن، وفي الحديث: (وفي لركاز الخمس)⁽⁴⁾))⁽⁵⁾.

ومن خلال استقراء النصوص الحديثية الواردة في كتاب النظام يمكن ملاحظة أمرين:

الأول: قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إذا ما قورن بالشواهد القرآنية والشعرية، إذ لا تتعدى الأحاديث التي استشهد بها عشرة أحاديث.

الثاني: احتج ابن المستوفي بالحديث للشريف، وذلك لبيان معاني المفردات اللغوية دون الاحتجاج به على المسائل النحوية، ولكنني لاحظته يحتج أحيانا بالحديث الشريف ليس لغرض نحوي أو لغوي وإنما لأغراض أخرى⁽⁶⁾، فقد استشهد بقول الرسول ﷺ ((تهادوا تحابوا))⁽⁷⁾، على أن

(1) النهاية: 246/4.

(2) ابن مقبل: الصحاح: (الهامش): 2028/5 (لنم).

(3) النظام: 29/6.

(4) النهاية: 258/2.

(5) النظام: 164/6، ينظر: الموضح: 131/3.

(6) النظام: 194/6، 146/8.

(7) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة: شمس الدين السخاوي (ت 902هـ)،

صححه وعلق حواشيه عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،

الهدية من شأنها أن تجدد عهد المهدي وتحببه إلى المهدي إليه، وتطري ذكره لديه.

4. كلام العرب:

ويشمل: 1. الشعر، 2. النثر

1. الشواهد الشعرية:

لقد عني علماء العربية بالشعر غناية كبيرة، فأولوه اهتماما خاصا، إذ اتخذوه مادة يحتاجون بها في مباحثهم ودراساتهم اللغوية والنحوية؛ لأنه ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ وآثار صحابته ولتابعين⁽¹⁾.

وقد احتل الشاهد الشعري حيزا كبيرا في كتب النحو واللغة، فاعتمد في ذلك على الشعر القديم دون شعر المولدين، وقد حدد عصور الاحتجاج إلى منتصف القرن لثاني للهجرة.

((وثمة خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، فمنهج البصريين على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على ألسنة العرب والتي تصلح للثقة بها))⁽²⁾، ومنهج الكوفيين توسيع هذه الدائرة والاستشهاد بكل مسموع يوثق به، فكانوا يأخذون بالشائع والنادر، بل إنهم أخذوا بالمتال الواحد وجعلوه أصلا للقياس عليه، فكان منهجهم كما وصفه السيوطي⁽³⁾، أنهم لو سمعوا بيتا واحدا جعلوه أصلا وبوبوا عليه.

ذكر السيوطي⁽⁴⁾: أن طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم، ومخضرم، وإسلامي، ومحدث، ثم صار المحدثون طبقات أولى وثانية على التدرج، هكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا، وشعراء الطبقات الثلاث يحتج بشعرهم في مسائل النحو واللغة، أما الطبقة الرابعة

(1) ينظر: للصاحبي: ابن فارس، تحقيق لمسيد أحمد صقر، 2003: 467.

(2) مدرسة البصرة النحوية: د. عبد الرحمن المسيد، ط1، دار المعارف، 1388هـ-1968: 149.

(3) ينظر: مدرسة الكوفة: 377.

(4) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد الملي وعلي محمد

للجاوي ومحمد أبو الفضل، القاهرة، ط3، د.ت: 489/2.

(الشعراء المولدون) فلم يحتج النحاة بشعرهم⁽¹⁾، باستثناء عدد من العلماء، فأبو تمام مثلا احتج بشعره الزمخشري⁽²⁾؛ لأنه برأيه وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويهِ، ألا ترى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة؟ فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه.

إلا أن الذي أجمع عليه علماء النحو واللغة أن الشاعر إبراهيم بن هرمة (ت 179هـ)، آخر من يحتج بشعره، وبه يسدل الستار على عصور الاحتجاج بالشعر⁽³⁾، والذي يبدو لي من مسألة الاحتجاج بالشعر والاختلاف في الاستشهاد بشعر المولدين أن الشاعر إذا كان ذا فصاحة وبلاغة ومقدرة كلامية فلا مانع من الاحتجاج بشعره في أي عصر من العصور، إذ ليست الموهبة الكلامية مقتصرة على عصر دون آخر، إذ إنك تجد في العصر القديم شاعرا موهوبا ويظهر لك بعد عصر آخر شاعر أحسن موهبة منه وهكذا.

والذي يعنينا من هذا كله موقف ابن المستوفي من الشعر، فقد رأيتَه قد أكثر من إيراد الشعر في كتابه، إذ إنه استشهد بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى، وسأحاول أن أجمل موقفه من الشواهد الشعرية ومنهجها في عرضها.

احتج ابن المستوفي بالفصيح من شعر العرب، فمن شعراء عصر ما قبل الإسلام تطالعنا أبيات لعند كبير من الشعراء؛ وهالك أسماءهم مرتبة بحسب حروف المعجم، وهم:

1. الأسود بن يعفر⁽⁴⁾.
2. امرؤ القيس⁽⁵⁾.
3. أوس بن حجر⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الحمدة: ابن رشيقي القيرواني (ت 456هـ)، ط4، دار الجيل، بيروت، 1972: 113/1.

(2) ينظر: للكشاف: 121/1.

(3) ينظر: الاقتراح: 55.

(4) للنظام: 153/4.

(5) نفسه: 375/1، 148/2، 275/2، 176/9.

(6) نفسه: 36/3، 149/8.

4. خدّاش بن زهير⁽¹⁾.
5. خلف الأحمر⁽²⁾.
6. نريد بن الصمة⁽³⁾.
7. زهير بن أبي سلمى⁽⁴⁾.
8. طرفة بن العبد⁽⁵⁾.
9. عروة بن الحر⁽⁶⁾.
10. عمرو بن شأس⁽⁷⁾.
11. عمرو بن كلثوم⁽⁸⁾.
12. عنزة بن شداد⁽⁹⁾.
13. قيس بن الخطيم⁽¹⁰⁾.
14. كعب بن سعد الغنوي⁽¹¹⁾.
15. المنقّب الجدي⁽¹²⁾.
16. المرقش الأكبر⁽¹³⁾.

-
- (1) النظام: 316/2.
 - (2) نفسه: 291/1.
 - (3) نفسه: 386/1.
 - (4) نفسه: 290/1، مسودة الجزء 12: 3460.
 - (5) نفسه: 123/4، 208، 209.
 - (6) نفسه: 354/10.
 - (7) نفسه: 223/10.
 - (8) نفسه: 273/1.
 - (9) نفسه: 6/5.
 - (10) نفسه: 325/10.
 - (11) نفسه: 59/4.
 - (12) نفسه: 20/8.
 - (13) نفسه: 140/5.

17. يزيد بن خذاق الشنبي⁽¹⁾.

أما الشعراء المخضرمون الذين استشهد بشعر منهم:

1. أبو نؤيب الهنلي⁽²⁾.

2. حسان بن ثابت⁽³⁾.

3. الخنساء⁽⁴⁾.

4. صفية بنت عبد المطلب⁽⁵⁾.

5. الكميت بن معروف الفقعسي⁽⁶⁾.

6. لبيد بن ربيعة العامري⁽⁷⁾.

أما الشعراء الإسلاميون فهم كالأتي:

1. إبراهيم بن هرمة⁽⁸⁾.

2. ابن أنينة⁽⁹⁾.

3. ابن قيس الرقيات⁽¹⁰⁾.

4. أبو دهيل⁽¹¹⁾.

5. الأحوص⁽¹²⁾.

(1) النظام: 12/5.

(2) نفسه: 260/2، 123/3، 13/7.

(3) نفسه: 24/10.

(4) نفسه: 422/1، 34/10.

(5) نفسه: 56/3.

(6) نفسه: 314/4.

(7) نفسه: 122/3.

(8) نفسه: 100/3.

(9) نفسه: 21/3.

(10) نفسه: 228/1، 63/2.

(11) نفسه: 113/2.

(12) نفسه: 161/3.

6. جرير⁽¹⁾.
7. جميل⁽²⁾.
8. نو الرمة⁽³⁾.
9. الراعي⁽⁴⁾.
10. زياد الأعجم⁽⁵⁾.
11. الشماخ⁽⁶⁾.
12. الطرماح⁽⁷⁾.
13. عبيد الله بن الحر⁽⁸⁾.
14. عمران بن حطان⁽⁹⁾.
15. عمر بن أبي ربيعة⁽¹⁰⁾.
16. الفرزدق⁽¹¹⁾.
17. القطامي⁽¹²⁾.
18. كثير⁽¹³⁾.

-
- (1) للنظلم: 217/2.
 - (2) نفسه: 189/1.
 - (3) نفسه: 231/1، 145/8.
 - (4) نفسه: 323/7، 133/3.
 - (5) نفسه: 382/1.
 - (6) نفسه: 146/8، 56/3.
 - (7) نفسه: 231/1.
 - (8) نفسه: 353/10.
 - (9) نفسه: 297/8.
 - (10) نفسه: 272/2.
 - (11) نفسه: 141/5، 272/2، 335/1.
 - (12) نفسه: 210/10، 322/8، 121/5.
 - (13) نفسه: 418/8.

19. مضرس بن ربيعي⁽¹⁾.

أولاً: استشهاده بشعر الجاهليين:

استشهد ابن المستوفي بالشعر الجاهلي كثيراً، فعند شرحه قول المتنبي:

وَهِجَانٍ عَلَيَّ هِجَانٍ تَأْتِيكَ □ عَدِيدَةُ الْحُبُوبِ فِي الْأَقْوَانِ⁽²⁾

قال: ((نصب) عديد الحبوب) على الحال من الضمير في تأتيك، ونوى مع

الإضافة الانفصال، كقول امرئ القيس⁽³⁾:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ⁽⁴⁾ □

وعند شرحه قول المتنبي:

كَفَدَتْ عَلَيَّ السَّابِرِيَّ وَرَبِّمَا □ كَنَدَقُ فِيهِ الصَّعْدَةُ السَّمَرَاءُ

قال: ((السابري، ضرب من الثياب رقيق، وقيل: منصوب إلى سابور، ويجوز أن

يكون عني بالسابري: الدرع، كما قال دريد بن الصمة⁽⁵⁾:

فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفِي مَدَجِّجٍ □ سَرَاهِمُ السَّابِرِيِّ الْمَسْرُدِ⁽⁶⁾

واستشهد بشعر زهير عند شرحه قول المتنبي:

مُحَجَّلٍ لَهْدٍ كَمَيْتِ زَاهِقِ □ شَادِخُهُ غُرْمُهُ كَالشَّارِقِ

(1) للنظام: 79/3.

(2) رواية لفسر (تأتيك) ورواية الواحدي (تأتيك).

(3) ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار المعارف، مصر، 1969: 19.

وصدره: (وقد اغتدي والظير في وكناف).

(4) للنظام: 176/9.

(5) ديوان دريد بن الصمة: جمع وشرح وتحقيق محمد خير البياعى، دار قتيبة، 1401هـ-1981:

27، ويروى في الديوان: علاية ظنوا بالفي مدجج * سراهم في الفارسي المراد

(6) للنظام: 384-386/1.

قال نقلا عن الجوهري: ((الزاهق من اللدواب، للسمين المحق، قال زهير⁽¹⁾ في مدح هرم بن سنان: مِنْهَا الشَّنُونُ⁽²⁾ وَمِنْهَا لِزَاهِقٍ لَزْهِمٌ⁽³⁾))⁽⁴⁾.

واستشهد بقول طرفة بن العبد وذلك عند شرحه قول أعتقبي:

تَوْقُهُ فَمَتَى مَا شِئْتَ تَبْلُوهُ □ فَكُنْ مُعَادِيَهُ أَوْ كُنْ لَهُ نَشْبَا

قال: ((انصب (تبْلوه) بأن للمضمره، وفيه ضرورتان: حذف أن لا بد منها؛ ليكون مع ما بعدها مصدرا. وإعمالها محذوفة))⁽⁵⁾، ثم جاء بكلام لأبي الفتح ما نصه: ((انصب (تبْلوه) بأن مضمره وتقديره: أن تبْلوه، فحذفها بعد أن قدرها وبقي عملها بحاله، ومثله قول طرفة⁽⁶⁾):

أَلَا أَيُّهَا اللَّامِي أَحْضَرَ الْوَعْيَ □ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

أراد: أن أحضر فحذف أن، ودل عليها بما عطفه عليها من قوله: وأن أشهد))⁽⁷⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَقَدْ كَانَ مِمَّا يُضِيءُ السَّرِيرَ □ وَالْهُوَ يَمْلَأُ بِالْبَهَاءِ

(1) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة الإمام أبي العباس (ثعلب) نسخة مصورة عن نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، سنة 1363هـ-1924، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1384هـ-1964: 44، وصدره: (القالد الحبل منكوبا دواهما).

(2) الشنن: التشنج واليبس في جلد الإتيان عند الهرم، لصحاح: 2146/5 (شنن).

(3) الزهم: للسمين، لصحاح: 1946/5 (زهم).

(4) النظام: مسودة الجزء 12: 3460.

(5) نفسه: 123/4.

(6) ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعم-الشنتمري، تحقيق دريد الخطيب، لطفي الصقال، 1395هـ-

1975، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: 31.

(7) النظام: 123/4.

قال فيما نقله عن أبي العلاء: ((أي: مما يفعل أن يضيء السرير، وما هنا مثلها في قول التغلبي⁽¹⁾):

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً □ عَلَى رَأْسِهِ ثَلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْقَمِ⁽²⁾

و(ما) في قول عمرو بن كلثوم موصولة، وللتقدير: وإنا لمن الذين نضرب..
وعند شرحه قول المتنبي:

وَلَيْتَ عَيْنَ أُمِّي أَبَ التَّهَارُ بِهَا □ لِدَاءِ عَيْنِ أُمِّي زَالَتْ وَكَمْ تُوْبِ

قال: ((جعل النهار يؤوب بعين الشمس؛ لأنه يكون كالغائب والمعروف في كلام العرب: أن الإياب مع الليل، وكذلك التأويب سير النهار كله إلى الليل، قال كعب بن سعد الغنوي⁽³⁾):

هَوَتْ أُمُّهُ مَا يَبْعَثُ الصُّبْحُ غَادِيَا □ وَمَاذَا يُوْدِي اللَّيْلُ حِينَ يُوْوِبُ⁽⁴⁾

وعند حديثه عن (من) في قول أبي تمام:

يَقُولُ مَنْ تَقَرَّعَ أَسْمَاعُهُ □ كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ

قال: ((جعل (من) في معنى للجميع؛ لأنها عامة تقع على الواحد والاثنتين والمذكر والمؤنث، ولولا ذلك لم يحسن أن يقول أسمعاه، لأنه جمع سمع الإنسان الواحد وإن كان ذلك جائزا فليس بحسن كما لا يحسن أن تقول: ضربت أعناقه وإنما يجوز ذلك على أن يجمع الشيء ويضاف إليه ما حوله كما يقال: ركبت أصلاب الناقة؛ لأنه جعل كل فقارة صلبا، أو لأنه يضيف إلى الصلب ما لنا منه قال المتعب العبدى⁽⁵⁾.

(1) لم أجده في الديوان.

(2) النظام: 273/1.

(3) ديوان كعب بن سعد الغنوي: جمع وتحقيق ودراسة د. عبد الرحمن محمد الوصيفي، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط1، 1419هـ-1998؛ 77.

(4) النظام: 59/4، الموضح: 260/1.

(5) ديوان شعر المتعب العبدى: عنى بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، الشركة المصرية للطباعة والنشر، 1391هـ-

يُصِيحُ لِلتَّبَاةِ أَسْمَاعَهُ □ إِصَاخَةٌ النَّاشِدِ لِلْمُنْبَشِدِ⁽¹⁾

ثانيا: استشهاده بشعر المخضرمين:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَإِذَا الصَّنْعُ كَانَ وَحِشْنَا فَمُلْنَا □ سَيْتَ بَرَعَمِ الزَّمَانِ صُنْعًا رَبِيَا

قال: ((كانه أراد بذلك من قولهم: رجل صنع اليبين، إذا كان حاذقا ماهرا

وأنشدوا لأبي ذؤيب⁽²⁾:

وَعَلَيْهِمَا فَسِرُودُكَانٍ قَضَاهُمَا □ دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبِعُ⁽³⁾

وعند شرحه قول المتنبي:

كَأَنَّكَ نَاطِرٌ فِي كُلِّ قَلْبٍ □ فَمَا يَخْفَى عَلَيْكَ مَحَلُّ غَاشٍ

قال فيما نقله عن أبي الفتح: ((الغاشي: القاصد، قال حسان⁽⁴⁾):

يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ □ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ⁽⁵⁾

والذي أراه أن (غاش) مشتقة من: غشي يغشى، إذا قصد، وهو يعطي معنى

العش؛ لأن العش يغشى القلب، وكل شيء حل في موضع فقد غشيه من الناس وغيرهم.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَصْدَى فَلَا أُبْدِي إِلَى الْمَاءِ حَاجَةً □ وَلِلشَّمْسِ فَوْقَ الْعَمَلَاتِ لُعَابُ

قال: ((لعاب الشمس ما تلتى منها مثل الخيوط تراه عند شدة الحر، قال للكميت

ابن معروف الفقعسي⁽⁶⁾:

(1) النظام: 20/8.

(2) ديوان الهذليين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،

1384هـ-1965: 19.

(3) النظام: 260/2.

(4) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 183.

(5) النظام: 24/10.

(6) عشرة شعراء متلون: صنعة للدكتور حاتم الضامن، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، مطبعة

الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1411هـ-1990: 160.

يصافحن حرّ الشمس كل ظهيرة □ إذا الشمس فوق اليد ذاب لعابها⁽¹⁾

ثالثاً: استشهاده بشعر الإسلاميين:

عند شرحه قول أبي تمام:

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ صَالِحِ بْنِ عَلِيٍّ □ سَيِّبُ بْنُ قَسِيمِ النَّبِيِّ فِي نَسَبِهِ

قال: ((أراد عبد الملك فاشبع الكسرة في اللام فنشأت الياء. كما قال الراعي⁽²⁾ في

عبد الملك بن مروان:

فَأَصْبَحَ الْيَوْمَ فِي دَارِ مُبَارَكَةٍ □ عَبْدُ الْمَلِكِ إِمَاماً نورهَ يَقْدُ

أراد عبد الملك فاشبع الكسرة في اللام فنشأت لأجل ذلك الياء فأصبحت

ملك⁽³⁾))، والذي يبدو لي أن إشباع الكسرة جاء بسبب الضرورة الشعرية.

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَلَا لَا يَمُدُّ الدَّهْرُ كَفّاً بِسَيِّئِ □ إِلَى مُجْتَدِي نَصْرٍ فَتَقَطَعَ مِنَ الزَّوْدِ

قال: ((قوله فتقطع على النهي الذي في قوله: ألا لا يمد، ولولا الوزن لكان تقطع

أولى بالنصب؛ لأنه واقع موقع الجواب بالفاء، ويجوز أن يكون تقطع في موضع نصب

وسكنت العين للضرورة كما أنشدوا قول الراعي⁽⁴⁾:

تَأْبَى قَضَاعَةٌ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا □ وَإِنَّا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ الْبَلَدِ⁽⁵⁾

ولولا الضرورة الشعرية لحركت لفاء في الفعل تعرف بالنصب؛ لكونه مسبوقاً

بـ(أن) للنافية، أما في قول أبي تمام فالأفضل أن يحمل على العطف فيكون مجزوماً.

وعند شرحه قول المتنبي:

(1) للنظام: 315/4.

(2) شعر الراعي النيميري: دراسة وتحقيق. د. نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع

العلمي العراقي، 1980: 90 برواية (عند الملك).

(3) للنظام: 132/3.

(4) شعر الراعي: 203 برواية (أي قضاة أن ترضى دعواتكم).

(5) للنظام: 93/6.

مَثَلَتْ عَيْنَكَ فِي حَشَايَ جِرَاحَةً □ فَشَابَهَا كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ

قال: ((تشابها ولم يقل فتشابهتا حمله على المعنى كأنه قال: فتشابه المذكوران أو الشيطان، وذهب بالعين إلى العضو وبالجراحة إلى الجرح كما قال زياد الأعجم⁽¹⁾):

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرْوَةَ ضُمْنَا □ قَبْرًا يَمْرُو عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

قيل: إنه ذهب بالسماحة إلى السخاء والمروة إلى الكلام، وهذا شيء فاش في كلامهم⁽²⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِلَى سَالِبِ الْجَبَّارِ بَيْضَةٌ مَلِكِهِ □ وَآمَلُهُ غَادٍ عَلَيْهِ فَسَالِيهِ

قال فيما نقله عن أبي العلاء: ((إن بيضة ملكه تحتل وجهين:

الأول: أنه يعني بالبيضة معظم الشيء وأكزمه وحقيقته، وهذا هو الوجه الأجود.

الثاني: أنه يعني بالبيضة بيضة الحديد، التي تجعل على الرأس، ومما استعملوه في البيضة وكونها معظم الشيء وحقيقته قول الشماخ⁽³⁾:

طَوَى ظِمَامًا فِي بَيْضَةِ الصِّيفِ بَعْدَ مَا □ جَرَّتْ فِي عِنَانِ الشِّعْرِيِّنِ الْأَمَاعِينِ⁽⁴⁾

ومن الأمثلة استشهاده بشعر الفرزدق في مسألة الحذف، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

(1) شعر زياد الأعجم: جمع وتحقيق ودراسة د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط1، 1403هـ-1983: 54.

(2) للنظام: 382/10.

(3) ديوان الشماخ: حقيقته وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1968: 175، برواية (القيظ) مكان (الصيف).

(4) للنظام: 56-55/3.

يظن بمثل البدر يرنو إذا رنا □ بعيني وهادي المراتع بحزج⁽¹⁾
 إذ نكر أن أبا العلاء يروي للبيت (بعيني وهادي ذي مراتع بحزج)، فإذا صحت
 هذه الرواية على هذا اللفظ فالتقدير: يرنو إذا رنا بعيني ذي مراتع وهاديه، فحذف ذا
 مراتع؛ لمجيئه من بعد⁽²⁾، وهذا مثل قول الفرزدق⁽³⁾:

يا من رأى عارضاً أرقّت له □ بين ذراعي وجبهة الأسد
 أراد: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فحذف الرسول الذي أضاف إليه
 الذراعين، وقيل: بل أراد: بين ذراعي الأسد وجبته، ففرق بين المضاف والمضاف
 إليه، والقول الأول أشبه.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَيَوْمَ أَرَشِقُ وَالْأَمَالَ مُرَشِقَةً □ إِلَيْكَ لَا تَتَّبِعِي عَنكَ مُنْعَرَجًا

قال: ((مرشقة هنا من قولهم: أرشق إذا أهد النظر، ومنه قول القطامي⁽⁴⁾):

ولقد يروغ قلبوهن تكلمي □ ويروغي مقل الغزال المرشقي⁽⁵⁾)

وعند شرحه قول المتنبي:

يُكِي عَلَيْهِ وَمَا اسْتَقَرَّ قَرَارُهُ □ فِي اللَّحْدِ حَتَّى صَالِحَتَهُ الْحَوْرُ

قال: ((كان يقول: قراره وقراره ويختار النصب، فمن رفعه فبفعله ومن نصبه

فعلى الظرف، أي ما استقر وهو في قراره، والنصب كما نكرنا الوجه؛ لأن معنى
 الكلام عليه، وقد قال كثير⁽⁶⁾:

(1) بحزج: ولد البقرة، الضحاح: 299/1 (بحزج).

(2) للنظام: 142/5.

(3) لم أجده في الديوان.

(4) ديوان القطامي: تأليف غير بن شبيب للتغلبى (ت 101هـ)، دراسة وتحقيق د. محمود الربيعي،
 الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001: 254.

(5) للنظام: 121/5.

(6) ديوان كثير عزة، جمع وشرح د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1391هـ-1971:

وَإِنِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا لِحَافِظًا □ لَهَا حَيْثُ حَلَّتْ وَاسْتَقَرَّ قَرَارُهَا»⁽¹⁾

أما عن استشهاده بشعر المولدين، قلم لجد ابن المستوفي قد استشهد بشعر أحد منهم إلا في التليل، وهذا التليل أوردته ليس على سبيل الاحتجاج اللغوي والنحوي، وإنما لأغراض أخرى⁽²⁾، نحو: شعر بشار⁽³⁾، وشعر البيهقي⁽⁴⁾، وأبي نواس⁽⁵⁾.

ومن للملاحظات التي يمكن أن نسجلها في استعمال الشواهد الشعرية:

أولاً: نسبة الأبيات إلى قائلها:

لم يكن لابن المستوفي موقف معين تلعبت في نسبة الأبيات إلى أصحابها، فإلى جانب كم هائل من الأبيات المنسوبة إلى أصحابها، نجد كمًا أكبر منه غير منسوب⁽⁶⁾، لذا نجد في كتاب النظام عبارات حطت محل اسم الشاعر من نحو: قال الآخر⁽⁷⁾، قال للشاعر⁽⁸⁾، قوله⁽⁹⁾، يقول الشاعر⁽¹⁰⁾، قال⁽¹¹⁾، قول الرجز⁽¹²⁾، أنشد فلان⁽¹³⁾.

وقد وجدته في كثير من المواضع ينسب أبيتاً إلى شعراء معروفين، يغفل عن هذه النسبة إلى الشعراء أنفسهم في مواضع أخرى، فامرؤ القيس مثلاً صرح بنسبة

(1) للنظام: 418/8.

(2) منها: السرقات الشعرية.

(3) للنظام: 6/3.

(4) نفسه: 311/1.

(5) نفسه: 67/3.

(6) للنظام: 375/1، 205/2، 217، 56/3، 385/10.

(7) نفسه: 215/2، 284.

(8) نفسه: 56/3.

(9) نفسه: 227/2.

(10) نفسه: 405/1.

(11) نفسه: 205/2.

(12) نفسه: 73/2.

(13) نفسه: 385/1.

البيت الشاهد إليه في مواضع⁽¹⁾، وعلى حين لم يصرح بنسبة أبيات أخرى إليه في مواضع أخرى⁽²⁾.

وكان ابن المعتوف في صائبا في نسبة الأبيات الشعرية إلى شعرائها، إلا أنه في بعضها لم يوفق في نسبة الأبيات، ومن تلك⁽³⁾ أنه نسب بيتا لعروة بن الورد وهو قوله:

أَكِيلًا دَنِيًّا أَوْ قَصِيًّا فـإِنِّي

أخاف مذمّات الأحاديث من بعدي⁽⁴⁾

وهذا البيت لم أجده في شعر عروة بن الورد وهو في أبيات قيس بن عاصم المنقري⁽⁵⁾، من قصيدة له يخاطب امرأته.

ثانيا: اختصار الشواهد الشعرية:

كان ابن المعتوف أحيانا يميل إلى اختصار الشواهد الشعرية من خلال الاقتصار على شطر واحد من البيت، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَسْأَلُهَا أَيَّ الْمَوَاطِنِ حَلَّتْ □ وَأَيَّ دِيَارٍ أَوْطَنَتْهَا وَأَيَّتِ

قال: كان ثمة رجل يعرف بمحمد بن الوليد الواسطي قد قرأ على أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، فحكى عن أبي سعيد أنه كان يقول: أن أبا تمام أراد (أية) بالوقف من قولهم أي وأية ثم كسرهما كما قال عنتره⁽⁶⁾:

..... □ أَلَيْ أَمْرٌ سَأَمَوْتُ إِنْ لَمْ أَقْبَلِ

(1) للنظام: 375/1، 148/2.

(2) نفسه: 205/2.

(3) نفسه: 354/10.

(4) شعر قيس بن عاصم المنقري: صنعة للدكتور هاشم طه شلاش، مجلة البلاغ، للكاظمية، بغداد، العدد العاشر، 1395هـ - 1975: 80، برواية:

أخا طارقا وجاريت فإني * أخاف ملامات الأحاديث من بعدي

(5) ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، مكتبة المشي، بغداد، ط1، 1328هـ: 252/3.

(6) ديوان عنتره، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، 1970: 252، وصدره:

فاقتني حياءك لا أبا لك واعلمي

في مقابل هذا نجد أن ابن المستوفي يذكر بيتاً أو أكثر مع البيت الذي تضمن موطن للشاهد من القصيدة، فعند شرحه قول أبي تمام:

عَلَى مِثْلِهَا مِنْ أَرْبَعٍ وَمَلَاعِبٍ □ أَذِيلَتْ مَصُونَاتُ الدُّمُوعِ السَّوَاكِبِ

قال فيما نقله عن ابن دريد: ((سُكِبَ للدمع وانسكب: إذا جعلت الفعل به... وقد

جاء في شعر العرب (السواكب) جمع ساكية، قال خدّاش بن زهير:

أَعْيَنِي جُودِي بِالِدُمُوعِ السَّوَاكِبِ

وَبِكِّي عَلَى قَيْسِ خَلِيلِي وَصَاحِبِي

على مثل قيس تمش الأرض وجهها

وتلقى السماء جلدتها بالكواكب⁽¹⁾)

ثالثاً: الإتيان بأكثر من شاهد على مسألة واحدة:

في مواضع كثيرة من كتابه أورد ابن للمستوفي أكثر من شاهد شعري من لسان

العرب على مسألة واحدة، فعند شرحه قول أبي تمام:

فِيهَا غَالِبٌ لَا غَالِبَ لِرَزْزِيَّةٍ □ بَلِ الْمَوْتُ لَأَشَكُّ الَّذِي هُوَ غَالِبٌ

قال: ((إذا ضححت للرواية على هذا اللفظ قوله: (يا غالباً) نداء للذي يرثيه

واسمه غالب، وتكوين للعلم المنادى مصوب من الضرورات والتحويلات فيه مختلفون،

بعضهم يختار للنصب وبعضهم يختار للرفع، وهذا البيت ينشد نصياً:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلْسِيَّ وَقَالَتْ □ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي⁽²⁾

وبيت الأحوص⁽³⁾: ينشد على وجهين:

(1) للنظام: 316/2، وينظر: الجمهرة: 170/2.

(2) في الصحاح منسوب إلى المهمل: 2528/6 (وقى) وكذلك في اللسان: 137/6. وهو من شواهد

شرح شنور للذهب، ابن هشام الأنصاري، ط10، 1385هـ-1965: 112.

(3) شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، اهياة للمصرية العامة للتأليف

والنشر، القاهرة، 1390هـ-1970: 189.

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا □ وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ»⁽¹⁾

قال سيبويه مطلقا على قول الأحوص: ((وأما قول الأحوص: سلام الله يا مطر عليها، فإنما لحقه التتوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف؛ لأنك أردت في حال التتوين في مطر ما أردت حين كان غير منون))⁽²⁾.

وقال ابن هشام: ((ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطر إلى تتوينه وأن يبقى مضموما))⁽³⁾.

رابعا: الإتيان بالشاهد الشعري لبعض الشاهد القرآني:

كان ابن المستوفي يأتي بالشاهد الشعري لبعض الشاهد القرآني، فعند شرحه لفظة (نشر) في قول المتنبي:

وَسَبْرُكُمْ فِي الْحَشَا مَيِّتٌ □ إِذَا أَنْشِرَ السِّرُّ لَا يُنْشَرُ

قال فيما نقله عن أبي الفتح يقال: ((نشرت الثوب وغيره نشرأ، ونشر الميت ينشر نشورا، وأنشر الله الموتى فنشروا، يقال: نشر الله الميت بغير ألف كأنه كان مطويا فنشره، قال تعالى ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرُهُ﴾⁽⁴⁾، وقال الأعشى⁽⁵⁾:

حَتَّى يَقُولُ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا □ يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ»⁽⁶⁾

وعند شرحه لفظة (غاش) في قول المتنبي:

كَأَنَّكَ نَاطِرٌ فِي كُلِّ قَلْبٍ □ فَمَا يَخْفَى عَلَيْكَ مَحَلُّ غَاشٍ

(1) للنظام: 161/3.

(2) للكتاب: 202/2.

(3) شرح سنن الذهب: 113.

(4) سورة عبس: 22.

(5) ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، المكتب الشرقي

للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان: 177.

(6) للنظام: 297/8.

قال: ((غشيتَه أغشاه: إذا قصدته، ومنه قوله تعالى ﴿وَمِنْ قَوْعِهِمْ غَوَاشٍ﴾⁽¹⁾، وقال ذو الرمة⁽²⁾:

وَذِي شَعْبٍ شَتَّى كَسَوْتُ فُرُوجَهُ □ لِغَاشِيَةِ يَوْمًا مَقْطَعَةَ حَمْرَاءِ⁽³⁾

2. الشواهد النثرية:

ومنها الأمثال: المثل هو قول سائر يشبه حال الثاني بالأول⁽⁴⁾، ووصفه لزمخشري ((بأنه: قصارى فصاحة العرب العرياء، وجوامع كلمها، ونوادير حكمها، وبيضة منطقتها، وزيدة حوارها))⁽⁵⁾. وبذلك يجتمع لها ثلاث خلال: إيجاز اللفظ وإصابة المعنى وحسن التشبيه⁽⁶⁾.

وإن العرب قد استشهدت بالمثل قبل الإسلام وبعده، تمثلت به عن كثير من أحداثها ووقائعها اليومية، وقد استدل بها ابن المستوفي غير أنها تأتي من حيث الكم، في الرتبة الأخيرة في قائمة الشواهد التي كان يستدل بها، وفي إيراد المثل، إما أن يصرح بأنه مثل، فيقول: ومنه المثل، قالوا في المثل، وأحياناً لا يصرخ بالمثل، ويكتفي بالقول: كقول بعض العرب، ومن الأمثال التي استشهد بها عند شرحه قول أبي تمام:

فَمَا قَدْحَاكَ لِلْبَارِي وَآيَسَتْ □ مُتُونٌ صَفَاكَ مِنْ نُهْزِ الْمُرَادِي

(1) سورة الأعراف: من الآية 41.

(2) ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح كلرايل هنري هيس مكارتي، مطبعة كمبردج، 1337هـ - 180: 1919.

(3) النظام: 24/10.

(4) مجمع الأمثال: للميداني (ت 518هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط3، 1393هـ - 1972: 5/1.

(5) المستقصى من أمثال العرب: لزمخشري، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ - 1987: ورقة ج/ المقمة.

(6) المزمهر: 468/1.

قال: ((ما قدحاك للباري) أي: إنك لا تترك قدحاك لمن يبريه فيفسده بالبري الزائد على الحد، كما قالوا في المثل: (هو مُغْرَى بِنَحْتِ أُمَّتِهِ)⁽¹⁾، إذا كان ينقصه ويحييه)⁽²⁾. وعند شرحه قول أبي تمام:

إذا الجِدُّ لم يَعِدِدِ بنا أو تَرَى الغِنَى □ صُراحاَ إذا ما أَصْرِحَ الجِدُّ بالجِدِّ

قال: ((الجِدُّ وهو الحظ، والجِدُّ هو ضد الهزل، ومن أمثالهم (أَعِنَ جَدَّكَ بِجَدِّكَ)⁽³⁾ أي: حظك بطلبك أو بمعنى إلى أن))⁽⁴⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

تَكْبُو وَرَءَاكَ يَا ابْنَ أَحَدٍ قُرْحٌ □ لَيْسَتْ قَوَائِمُهُنَّ مِنَ آلِهَاتِهَا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((.. الهاء في (آلاتها) تعود على (وراء) لا غير، وهي مؤنثة، تقول العرب (فَلَا وَرَيْتَهُ لِحَائِطِ وِراءِهِ)⁽⁵⁾))⁽⁶⁾، والذي يبدو لي أن (الهاء) في (آلاتها) تعود على (قرح)؛ اقرب الهاء منها، وقال ابن القطاع (ت 510هـ): إنها عائدة على قوله: تكبو وراءك...⁽⁷⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

حَقُّ الكَوَاكِبِ أَنْ تُزَوَّرَكَ مِنْ عُلُوِّ □ وَكَعُودِكَ الْآسَادُ مِنْ غَابَاتِهَا

(1) المثل موجود في أساس البلاغة: للزمخشري، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985: 5/1.

(2) للنظام: 314/5.

(3) لم أجده في كتب الأمثال.

(4) للنظام: 122/6.

(5) لم أجده في كتب الأمثال.

(6) للنظام: 68/5.

(7) شروح شعر المتنبي: (المستترك على ابن جني فيما شرحه من شعر المتنبي لأبي الفضل

العروضي، التجني على ابن جني لابن فورجة، شرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطاع)،

تحقيق د. محسن غياض، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000: 162.

اختلفوا في واو (علو) فمنهم من قال: إن هذه الواو زائدة، وهي لإطلاق القافية، ولا يجوز مثله في الكلام، ومنهم من أثبتها كابن السكيت⁽¹⁾، والنحويون يرون أن هذه الواو جاءت للترنم، وقد يمكن أن يكون هذا الحرف شاذاً فوقعت الواو في آخره وقبلها ضمة، فأما مجيء من علو في نصف البيت، فإن كان الحرف شاذاً فقد تكلمت به العرب كذلك فلا كلام فيه، وإن كان القول كما ذهب إليه أصحاب القياس، فثبات الواو يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه آخر النصف الأول بمنزلة آخر النصف الثاني؛ لأنه في موضع وقف.

الآخر: أن يكون أشبع للضمة فصارت واواً، ويقوي مجيء الواو في قوله: (من علو) في نصف البيت الأول قول بعض العرب في الرفع: قام زيدو ومررت بزيدي في الخفض⁽²⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَإِذَا طِيرَ الْحَوَادِثِ فِي رُبَاهَا □ سَوَاكِنُ وَهِيَ غَنَاءُ الْمَرَادِ

(1) إصلاح المنطق: ابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار

المعارف، للقاهرة، ط4: 25.

(2) للنظام: 81/5-82.

قال: ((ساكن) من السكون لا من السكنى التي هي الإقامة في الموضع،
والعرب تقول: (فلان ساكن لطير إذا كان هادئاً)⁽¹⁾)).⁽²⁾

ت	نوع الشاهد	عدد المرات	المرتبة
1.	الشاهد للقرآني	102	الأولى
2.	القرآيات القرآنية	12	الثالثة
3.	الشاهد للحديثي	10	الخامسة
4.	الشاهد الشعري	60	الثانية
5.	الأمثال	11	الرابعة

جدول لبيان نوع الشاهد وعدد مرات وروده في كتاب النظام

نلاحظ من خلال الجدول أن للشاهد القرآني احتل المرتبة الأولى والشاهد

لحديثي احتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد الاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو.

(1) أساس البلاغة: 452/1 (سكن) برواية (فلان ساكن وهادئ).

(2) النظام: 297/5.

ثانياً: القياس:

القياس في اللغة: قال الجوهري: ((مصدر قسبُ الشيء بالشيء، قُتِرته على مثاله، ويقال بينهما قيسُ رمحٍ وقاسُ رمحٍ أي قدرُ رمح...))⁽¹⁾، وقال الفيروز آبادي (ت 817هـ): ((هو تقدير الشيء على مثاله، أي: قاسه بغيره وقدره على مثاله فانقاس))⁽²⁾، قال ابن منظور: ((القياس للتقدير، يقال: قاس الشيء قياساً وقياساً، أي: قدره على مثاله))⁽³⁾، والحدود لثلاثة كلها تدل على أن معنى القياس هو للتقدير، ولا خلاف في ذلك.

القياس في الاصطلاح: ((هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))⁽⁴⁾، وعرقه أبو البركات الأنباري⁽⁵⁾ بأنه: ((حمل فرع على أصل بعلته، وإجراء حكم الأصل على الفرع))، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلّة، وحكم⁽⁶⁾.

ويعد استعمال للقياس من الأسس لمنهجية في دراسة اللغة، وقد أخذ به اللغويون جميعاً، البصريون منهم والكوفيون، غير أنهم اختلفوا في كثرة الأخذ به والاعتماد عليه، إذ كان البصريون أكثر من سواهم ميلاً إلى للقياس في دراساتهم⁽⁷⁾، والقياس يمثل وسيلة النجاة الأولى في إثراء مباحث النحو وإغناء أبوابه، إذ لولاه لانسد باب النحو⁽⁸⁾. وقد أولى ابن المستوفي القياس عناية كبيرة في كتابه، ويتضح ذلك في أمور:

- (1) للصحاح: 968/3 (قبس).
- (2) للقاموس المحيط: الفيروز آبادي، المؤسسة العربية للطباعة، بيروت، د.ت: 253/2.
- (3) لسان العرب: 186/3-187.
- (4) الإعراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. سعيد الأفغاني، ط2، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957: 54، الاقتراح: 70، الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988: 67، 66.
- (5) لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، مع كتاب الإعراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة للجامعة السورية، 1377هـ-1957: 83.
- (6) ينظر: المصدر السابق نفسه.
- (7) الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري: 343.
- (8) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الشاوي (ت 1096هـ)، تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، دار الأتبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، ط1، 1411هـ-1990: 62.

1. عدم جواز إثبات الياء في نعاء، قياساً على حذار وما جرى مجراها:

عند شرحه قول أبي تمام:

نَعَاءٌ إِلَى كُلِّ حَيٍّ نَعَاءٍ □ فَيُتَى الْعَرَبِ إِحْتِلٌ رُبْعَ الْفَنَاءِ

قال ابن المستوفي راداً على قول العامة بإثبات الياء في قوله: نعاء بحجة الإضافة: ((وذلك رديء جداً في للقياس، وعلل عدم إثبات الياء في نعاء، إن قولك: حذار وما جرى مجراها لا تضاف إلا أن تخرج من بابها؛ لأنها واقعة موقع أمر إذ كان المفعول يقع بعدها، فلا معنى للإضافة فيها، وإنما عمل بعض الناس على أن يقولها بالياء، لأن همزتها قابلت همزة إلى فاستغلتها الهمزة المكسورة فتقلتا: على اللسان، ففر الناطق إلى الياء وغيره للفظ بـ(نعاء) الثانية، لأن فيها ياء الوصل فجعل الأولى مثلها في اللفظ))⁽¹⁾.

2. جمع رعي على رعاء قياساً على جمع مليء وملاء وبطي بطاء:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمَا إِنْ أَصِيبَ بِرَاعِي الرَّعِيَةِ □ لَا بَلْ أَصِيبَ بِرَاعِي الرِّعَاءِ

قال: ((إن (رعاء) جمع رعي، وهو الذي يحسن أن يرعى مثل: مليء وملاء وبطي بطاء))⁽²⁾.

3. قياسية مد الظماء وهو مهموز مقصور:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَمْحَمَّدَ بْنَ سَعِيدٍ إِنْ جَوَى الْأَسَى □ فِيهَا رُؤَاءُ الْحُرِّ يَوْمَ ظِمَائِهِ

قال: ((ومد الظماء وهو مهموز مقصور، يقول: ظماء مثل خطأ، وقد فعل ذلك في غير هذا الموضع، والقياس يطلق ذلك وما هو أشد منه...))⁽³⁾.

4. قياسية أن يكون بعد الراء همزة في الآراء:

(1) النظام: 260/1-261.

(2) نفسه: 280/1.

(3) نفسه: 306/1.

عند شرحه قول أبي تمام:

يُعْطِي قَتْعَطِي مِنْ لُهْيِ يَدِهِ اللُّهْيِ □ وَتُثْرِي بَرُؤِيَةَ رَأْيِهِ الْآرَاءُ

قال: ((والآراء قياساً أن يكون بعد الراء همزة، والنقل جائز، تقول بنز وأبار وأبار...))⁽¹⁾.

5. قياس النسبة إلى بجااة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَكَوْلٌ نَجَاةٍ بُجَاوِيَّةٍ □ خَنُوفٍ⁽²⁾ وَمَا بِي حُسْنُ الْمِشْيِ

قال: ((ويجب أن يكون قولهم: بجاوية منسوبة على غير قياس، لأنه لو حمل على لفظ البجااة لقيل: بجويي))⁽³⁾.

6. قياسية إثبات ياء شريك عند النسبة إليها:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَشْمٌ شَرِيكِيَّ يَسِيرٌ أَمَامَهُ □ مَسِيرَةٌ شَهْرٍ فِي كِتَابِهِ الرَّعْبِ⁽⁴⁾

قال: ((شريكي، نسبة إلى شريك وأثبت الياء كما يجب في القياس ولم يحذفها كما حذفت في تقي، وإنما القياس أن تحذف في فعيلة وتثبت في فعيل))⁽⁵⁾.

وأكثر ما أجرى العرب حذف الياء من فعيلة وفعيلة فيما كان في الغالب من أسماء القبائل والبلدان، فقد قالوا في النسبة إلى حنيفة (قبيلة عربية) حنفي، وفي النسبة

إلى مدينة (مدينة الرسول ﷺ) منفي، وتشد في قسم منها مثل: النسبة إلى سليقة سليقي

(1) للنظام: 416/1.

(2) قال الجوهري: خفف البعير يخفف خنفاً، إذا سار فقلب خف يده إلى وحشيه، الصحاح: 1358/4 (خفف).

(3) للنظام: 451/1.

(4) رواية للصولي (كتابه) مكان (صوائفه).

(5) للنظام: 297/2.

وطبيعة طبيعي، أما ما كان على وزن فَعِيلٍ أو فَعِيلٍ فَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا لَمْ يَكُنْ مَعْتَلًا مِثْلَ قَصِيٍّ فَإِنَّ النِّسْبَةَ إِلَيْهَا قِصَوِيٌّ بِحَذْفِ الْيَاءِ، فَإِنْ صَحَّتِ اللَّامُ فَلَا حَذْفَ فَيُقَالُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى عَقِيلٍ عَقِيلِيٌّ؛ لِصِحَّةِ اللَّامِ، وَقَدْ شَذَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: تَقْفِي فِي النِّسْبَةِ إِلَى تَقْيِفٍ، قَرَشِي فِي النِّسْبَةِ إِلَى قَرِيشٍ وَهَذِلِي فِي النِّسْبَةِ إِلَى هَذِيلٍ وَالْقِيَاسُ تَقْيِفِيٌّ هَذِيلِيٌّ قَرِيشِيٌّ⁽¹⁾.

7. أَرَكِبْتُ أَشْهَرَ فِي الْقِيَاسِ مِنْ رَكِبْتُ:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمَا بِكَ إِرْكَابِي مِنَ الرُّشْدِ مَرْكَبًا □ أَلَا إِنَّمَا حَاوَلْتَ رُشْدَ الرِّكَابِ

قال: ((لا فصل بين ركبته وأركبته، بل أركبت أشهر وأملك في القياس؛ لأن فعل لا يمتنع من دخول ألف للنقل عليه، لا يخطر من جهة السماع، وهذا مطرد منقاس، وقد قال بشر بن عمرو⁽²⁾:

وَتَرَى الَّذِي يَعْفُو الْحَيَاءَ هَمَّةً □ يُحْيِي وَيَرْجُو مِنْهُمْ أَنْ يَرْكَبَا⁽³⁾

وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَيْفَ التِّذَادِي بِالْأَصَائِلِ وَالضُّحَى □ إِذَا لَمْ يُعَدِّ ذَلِكَ التَّسِيمُ الَّذِي هَبَا

قال: ((الضحى لم أسمعه مجموعاً، وقيلسه في القلة أضحاء مثل: ربع وأرباع، والكثرة ضحوان مثل: نعر ونعزان، وهو مؤنث...))⁽⁴⁾.

(1) ينظر: شرح الجمل الزجاجي: ابن هشام، دراسة وتحقيق د. علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ-1985: 331-332، للمهذب في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل: 378-379.

(2) ورد هذا البيت في شرح المفضليات وروايته (وترى الذين يعفون لحباهم)، شرح المفضليات: ابن الأثيري، تحقيق كارل يوسف لاول، بيروت، 1920: 551.

(3) النظام: 9/3.

(4) نفسه: 288/3.

8. حذف التاء الأولى في تأييت جائز في القياس:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَسْأَلُهَا أَيَّ الْمَوَاطِنِ حَلَّتْ □ وَأَيَّ دِيَارٍ أَوْطَنَتْهَا وَأَيَّتْ

قال: ((.. المعروف في كلام العرب تأييت، ولم يجيء في أشعارهم أييت، ويجوز أن يكون أبو تمام قد وجدها في شعر قديم، لأنه كان مستبحرا في الرواية، وطرحه لتاء الأولى في تأييت جائز في القياس، كما قال: غنيت وتغنيت..))⁽¹⁾.

9. جواز القياس على القليل:

إن ابن المستوفي من الذين يجيزون للقياس على القليل، كما أجازته النحاة⁽²⁾، إذ إن الكثرة ليست شرطا في المقيس عليه، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَبْرَحْتَ يَا مَرَضَ الْجَفُونَ بِمَرَضِ □ مَرَضِ الطَّيِّبِ لَهُ وَعَيْدِ الثُّوَدِ

قال: ((وبعض الناس ينشده يا مَرَضِ الْجَفُونَ بكسر الراء، وهو قليل في الاستعمال كما يقولون فلان مريض، ولقياس لا يمنع أن يقال: مرض كما يقال: سقيم))⁽³⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

الْعَيْسُ تَعْلَمُ أَنَّ حَوَايَاتِهَا □ رِيحٌ إِذَا بَلَغَتْ إِنْ لَمْ تُنْحَرِ

قال: ((حَوَايَاتِهَا جمع حوباء، وهي النفس، كما يقال: حمراء حمراوات وصفراء صفراوات، وهو قياس صحيح إلا أنه قليل في الاستعمال..))⁽⁴⁾.

(1) النظام: 6/5.

(2) ينظر: الاقتراح: 730، أصول التنكير للنحوي: 97.

(3) النظام: 25/7.

(4) نفسه: 145/8.

10. أمثلة أخرى للقياس:

عند شرحه قول المتنبّي:

يَا حَبِذَا الْمُتَحَمِّلُونَ وَحَبِذَا □ وَاذِ لَثْمَتْ بِهِ الْغَزَالَةَ كَاعِبَا

قال: ((حبذا عندهم كالشيء الواحد، وقال بعضهم: هي سادة مسد للمبتدأ، ولم

يقولوا: حبذه، والقياس أن يقولوا إذا جاؤوا المونث فقلوا: حبذا هند))⁽¹⁾.

وعند شرحه قول المتنبّي:

فَأَجْرَكَ الْإِلَهَ عَلَيَّ عَلِيلٍ □ بَعَثْتَ إِلَى الْمَسِيحِ بِهِ طَبِيَا

قال: ((قوله: بعثت به حكى عن أبي حاتم أنه قال: لا يقال: بعثت بزيد، ويجوز

بعثت إليك بالثوب، وفصل بين ما يجوز فيه للفعل وبين ما لا يجوز، وقد أجازهُ أَبُو

عَلِي فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، وَالْقِيَاسُ يَجِيزُهُ))⁽²⁾.

وعند شرحه قول المتنبّي:

سِرْبٌ مَحَامِسُهُ حُرِمَتْ ذَوَاتِهَا □ دَانِي الصِّفَاتِ يُعِيدُ مَوْصُوفَاتِهَا

قال: ((محاسن جمع على غير قياس))⁽³⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَهَا مِنْ لَوْعَةِ السَّبِينِ التَّدَامُ □ يُعِيدُ بِنَفْسِجًا وَرَدَّ الْحُدُودِ

قال: ((وكان يجب أن يستعمل التدام النساء، بحيث استعملته العرب، فيقول كما

قلوا: ويقف بحيث وقفوا، فإن ضرب الوجه وضرب الصدر، وإن كان جميعاً على

قياس اللغة، فإن ضرب الوجه لا يسمى لتماماً وإنما يسمى لتماماً، ويسمى ضرب الصدر

للتداماً، وللغة لا يقاس عليها))⁽⁴⁾.

(1) النظام: 148/4.

(2) نفسه: 202/4.

(3) نفسه: 33/5.

(4) نفسه: 28/6.

وعند شرحه قول أبي الطيب:

أَلْبَابُنَا بِجَمَالِهِ مَبْهُورَةٌ □ وَسَحَابُنَا بِتَوَالِهِ مَقْضُوحٌ

قال: ((روى أبو البقاء (مصفوح) بدلا من (مفضوح)، وهو من قولهم: صفحت فلانا وأصفحه، إذا سألك فرديته، وأما صفحت الإبل على الحوض، إذا مررتها عليه⁽¹⁾، فلا مدخل له في قوله: مصفوح، والأول أدخل في القياس))⁽²⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

بِأَحَاطِي الْجُدُودِ لَا بَلَّ يَوْشُ □ كِ الْجِدِّ لَا بَلَّ بِسُودِّ الْأَجْدَادِ

قال: ((الأحاطي: جمع حظ، على غير قياس، كأنهم جمعوا حظا على أحظ، وجمعوا حظا على أحاظ، ثم أبدلوا الياء من الحرف المضعف؛ لأنها أخف وفروا مع ذلك من جمع الساكنين، ولو قيل: إن أحاظ مأخوذ من الحظوة، لكان قولنا حسنا، لأنه يجوز أن يقال: حظوة وأحظ على القياس، كما يقال: نعمة وأنعم ثم تجمع أحظ على أحاظ))⁽³⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَيَّتَّ الْبِيَاتَ بِعَقْدِ جَاشٍ □ أَشَدُّ قَوَى مِنْ الْحَجَرِ الصَّلُودِ

نكر أن قوله: ((أشد قوى) يروى (أمر قوى) والرواية الأولى أجود؛ لأن المعروف أمررت الحبل بالهمز، وهم يتجنبون أن يبنى فعل التعجب من أفعال في التفضيل إلا في الأشياء المسموعة، وقد ذهب بعضهم إلى أن ذلك قياس مطرد في كل فعل ماضٍ على أفعال والأخذ بالسماع أحسن))⁽⁴⁾.

(1) الصحاح: 383/1 (صفح).

(2) للنظام: 246/5.

(3) نفسه: 292/5.

(4) نفسه: 39/6.

وعند شرحه قول المتنبي:

كُتِبُ فِي ظَهْرِهَا كِتَابُهُ □ هُبُوبٌ أرواحِهَا المَراوِيدُ

قال: ((المراويد يذهب وتجيء وهي مفاعيل واحدها في القياس مرواد))⁽¹⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

فَطَحَطَحْتُ سَدًّا سَدًّا سَدًّا ياجوجَ دَوْنَهُ □ مَنِ اهِمَّ لَمْ يُفَرِّغْ عَلى زُبْرِهِ قَطْرُ

قال⁽²⁾: ((جمع زبرة على زبر، وذلك جمع غير معروف، وإنما يقال: زبرة وزبر، وكذلك جاء في القرآن))⁽³⁾.

وقد أيد ابن المستوفي قول أبي العلاء بأن زبر يسكون هو جمع غير معروف، وهو صحيح في الاستعمال، وأما القياس فيجوز أن يحمل على الجمع الذي بينه وبين واحده للهاء وهو كثير، وربما اطرده.

وعند شرحه لفظة منطلق في قول أبي تمام:

لِعَاطِيكَ مَنطِقَها فَتَعَلَّمُ أَلَهُ □ لِحَنِي عَذوْبَتِهِ يَمُرُّ بِثَغْرِها

قال: ((المنطق في معنى للنطق على المجاز، ولو حمل على القياس لوجب أن يكون المنطق موضع للنطق، أي: لقم وقد استعملوا النطق لغير بني آدم، قال ليبيد⁽⁴⁾:

لَصَلَّها مَنطِقُ الدِجَاجِ مَعَ الصَّبْرِ □ حِ وصوتُ الناقوسِ إِذِ ضَرَبَها))⁽⁵⁾

(1) للنظام: 324/6، وينظر: الموضع: 73/2.

(2) النظام: 170/8.

(3) قال الجوهري: (الزبرة: القطعة من الحديد والجمع زبر قال تعالى ﴿أَلَمْ يَرِ الزُّبْرَ الحَدِيدِ﴾ (الكهف: من الآية 96)، وزبر قال تعالى ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبْرًا﴾ (المؤمنون: من الآية 53)، أي قطعاً).
الصاحح: 666/2 (زبر).

(4) شرح ديوان ليبيد بن ربيعة، حققه وقدم له د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والإنشاء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت: 26، برواية:

لَصَلَّكُمْ مَنطِقُ الدِجَاجِ عَنِ العَهَبِ □ دِ وَضَرَبُ الناقوسِ لِأَجِيبِها

(5) للنظام: 204/8.

ومن أمثلة أخذه بالقياس استعماله لفظ (نقض) وهو مصدر في موضع الاسم عند

شرحه قول أبي تمام:

مَجْدٌ تَهْدَمُ حَتَّى صَارَ مُحَكَّمُهُ □ نَقْضًا تُرْمُ بِهِ الْآطَامُ وَالِدُورُ

وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَشَرَ مِنَ الْمَسْكَ⁽¹⁾ لَكِنَّمَا □ مَجَامِرُهُ الْآسُ وَالنَّرْجِسُ

قال: ((وقد حكى كسر النون في النرجس فإذا سُمِّيَ به على ذلك صرف لأجل

كسر الجيم، مثلما قالوا: منخر فكسروا الميم لكسر الخاء، وإنما للقياس منخر بالفتح؛

لأنه الموضع الذي يخرج منه النخير))⁽²⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

صَلَتَانِ أَعْدَاؤُهُ حَيْثُ حَلَّوْا □ فِي حَدِيثٍ مِنْ عَزْمِهِ مُسْتَفَاضٍ

قال: ((أهل اللغة يزعمون أن الصواب أن يقال: حديث مستفيض، والقياس لا

يمنع أن يقال: مستفاض وهو من فيض الماء، فإذا قيل: مستفيض فمعناه منتشر، وإذا

قيل: مستفاض فمعناه منشور، والغرضان متقاربان وقد يمكن أن يكون استفاض الحديث

من فوضت إليه الأمر وتكون الياء منقلبة عن الواو، كما قيل: المستعين وهو من

العون))⁽³⁾، وقال الجوهري: ((حديث مستفيض أي منتشر في الناس ولا تقل مستفاض

إلا أن تقول مستفاض فيه))⁽⁴⁾.

(1) رواية أبي الفتح والواحدى (النهر) مكان (المسك).

(2) النظام: 401/9، الموضح: 192/3.

(3) النظام: 112/10.

(4) الصحاح: 1099/3 (فيض).

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَمْ يُسَوِّدْ وَجْهَ الْوِصَالِ بِرُوشٍ □ مِ الْحُبِّ حَتَّى تَكْشَخْنَ الْعُشَاقُ

قال: ((تكشخن: كلمة عامية لا تعرفها العرب، وإذا حملت على القياس فالصواب

تكشخ؛ لأنك إذا بنيت تفعل من سكران فالوجه أن تقول تسكر فأما تسكرن فمعدوم قليل))⁽¹⁾.

ثالثاً: التعليل:

العلة لغة: المرض⁽¹⁾.

اصطلاحاً: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه⁽²⁾.

ليست العلة النحوية متأخرة في الوجود عن نشأة النحو، بل حدثت معه منذ أطواره الأولى، فقد كان للنحاة يعللون كثيراً من الأحكام النحوية، والخليل بن أحمد الفراهيدي أول من بسط القول في العلل النحوية، وقد مثل عن هذه العلل أخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب أن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها، وقال: إنه اعتل بما رأى أنه علة لما عله، فإن منح لغيره علة لما عله هي أليق مما ذكر فليسات بها⁽³⁾.

((وقد ارتبطت للعلة بالدرس النحوي بشكل وثيق، بحيث لا تعدم علة مناسبة لكل قاعدة أو حكم نحوي، فللمرفوع سبب وللمنصوب وللمجرور غاية وللمجزوم هدف)⁽⁴⁾، ((وبدء دراسة العلة النحوية تمثل بداية الدرس النحوي الناضج، ومباحثها الأولى تنسب إلى علماء العربية الأوائل))⁽⁵⁾.

(1) العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، 1982: 88/1 (عل)، وينظر: مختصر العين: أبو بكر الأزبدي (ت 376هـ)، تحقيق وتقديم صلاح الفرطوسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1991: 84/1، الصحاح: 1773/5 (عل).

(2) التعريفات: الجرجاني (ت 816هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، 1423هـ-2002: 130.

(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو: الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979: 65-66.

(4) دراسات في كتاب سيويه: د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، دار الغرب، الكويت، 1980: 155.

(5) العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري: د. محمود جاسم الدرويش، الجامعة المستنصرية، ط1، 1423هـ-2002: 18.

ونكر ابن سلام للجحى أن أبا إسحاق الحضرمي هو أول من يعج النحو، ومد للقياس والعلل⁽¹⁾. ونكر كذلك للخليل فقال عنه: ((استخرج من العروض واستنبط منه ومن علته ما لم يستخرج أحد، ولم يسبقه إلى مثله سابق من العلماء كلهم))⁽²⁾. والفائدة من العلة النحوية كما يقول أبو زكريا الشاوي⁽³⁾: ((العلم بأن الحكم في غاية الوثاقفة))، وللعلة أنواع نكرها الزجاجي تتمثل في العلة التعليمية والقياسية والجدلية⁽⁴⁾.

أما عن موقف ابن المستوفي من التعليل، فهو شغوف به وبإيراد العلل الصحيحة على سنن من سبقه من النحاة وغيرهم، ونلمس هذا واضحا في كتابه، غير أن ابن المستوفي لم يكن يصرح بلفظ علة، وإنما نكرها بلفظ آخر كان يقول: (ليكون)⁽⁵⁾، أو (لأنه)⁽⁶⁾، أو (لأن)⁽⁷⁾، وغير ذلك من الجارات التي تدل دلالة واضحة على التعليل.

العلة النحوية عن ابن المستوفي:

وردت علل كثيرة عند ابن المستوفي في كتابه منها:

1. علة المشاكلة:

ومن الأمثلة على ذلك ضم العين في لفظة (عكوب) الواردة في قول لبي تمام:

مَزَلْتُ ثَوْبَ عَكُوبِهَا بِرُكُوبِهَا □ وَالنَّارُ تَنْبُعُ مِنْ حَصَى الْمَعْرَاءِ

قال: ((روى أبو العلاء (عكوبها) بضم العين، وقال: للعكوب يروى بضم العين وفتحها، فإذا ضمت فكأنها في الأصل مصدر عكب، وإذا فتحت العين فكأنه وصف

(1) طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجحى (ت 231هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة

المدني، مصر، 1974: 14/1.

(2) نفسه: 22/1.

(3) ارتقاء السيادة: 69.

(4) الإيضاح في علل النحو: 64-65.

(5) النظم: 253/1.

(6) نفسه: 369/1، 263/4.

(7) نفسه: 263/4.

سمي به الغبار، والأشبه بمذهب الطائي ضم العين؛ ليكون مشاكلا ضمة الراء في ركوب))⁽¹⁾.

2. علة الحذف:

وردت هذه العلة كثيرا في كتاب النظام، ومن الأمثلة على ذلك، علة حذف الخبر، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

عَسَوْدٌ تُسَاجِلُهُ أَيَامُهُ فَبِهَا □ مِّن مَّسِّهِ وَبِهِ مِّن مَّسِّهَا جَلَبٌ

قال: ((وحذف خبر قوله (فبها)؛ لدلالة خبر قوله (وبه) عليه))⁽²⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَقُلْتُ أَخِي قَالُوا أَخٌ ذُو قَرَابَةِ □ فَقُلْتُ لَهُمْ إِنَّ الشُّكُولَ أَقَارِبٌ⁽³⁾

قال: ((حكى عن سألته أنهم قالوا: أخ ذو قرابة؟ وهذا يجب أن يكون على معنى الاستقهام منهم، أي: أخ ذو قرابة، فحذفت الألف لعلم السامع...))⁽⁴⁾.

وعند شرحه قول للمتنبى:

وَعَرَّضَ أَمَا شَامِتُونَ بِمَوْتِهِ □ وَإِلَّا فَرَارَتِ عَارِضِيهِ الْقَوَاضِبُ

قال: ((وكان حقه أن يقول: عرض بأنا شامتون، ولكنه حذف البناء على إرادة الذكر))⁽⁵⁾.

ومن الأمثلة على علة الحذف للاختصار والضرورة عند شرحه قول المتنبي:

بِأَبِي الشَّمْسِ الْجَانِحَاتُ غَوَارِبَا □ اللَّابِسَاتُ مِنَ الْحَرِيرِ جَلَابِيبَا

(1) النظام: 253/1.

(2) نفسه: 93/3.

(3) رواية الصولي والتبريزي (فقلت ولكن الشكول) مكان (فقلت لهم إن الشكول).

(4) النظام: 162/3.

(5) نفسه: 104/4، وينظر: الموضح: 319/1.

قال: ((الجلابيب: جمع جلابب، وأصله جلابيب، لكن العرب قد تحذف هذه الياء من الشعر اختصاراً وضرورة))⁽¹⁾.

3. علة ترك ازدواج

نكر ابن المستوفي هذه العلة في موضع واحد من خلال شرحه قول المتنبي:
سَرايَاكَ تَتْرَى وَالذُّمُّسُتَقُ هَارِبٌ □ وَأَصْحَابُهُ قَتْلَى وَأَمْوَالُهُ نُهْيٌ
قال نقلاً عن أبي الفتح: ((تتري منون وغير منون، وترك التثوين أجود للازدواج))⁽²⁾.

4. علة مضارعة

نكر هذه العلة في موضع واحد من خلال شرحه قول المتنبي:
إِذَا دَاءٌ هَفَا بِقِرَاطٍ عَنَاءٌ □ فَلَمْ يُعْرِفْ لِصَاحِبِهِ ضَرْبٌ⁽³⁾
قال: ((استعمل (لم) في موضع (ليس)؛ لمضارعتها إياها بالنفي، قال الأعشى⁽⁴⁾:
أَجِدُّكَ لَمْ تَعْتَمِضْ لَيْلَةً □ فَتَرَفُلْدَهَا مَعَ رُقَادِهَا
فلستعمل (لم) في موضع (ما)، وأنشدنا أبو علي:
أَجِدُّكَ لَنْ تَتْرَى بِشَعْلِبَاتٍ □ وَلَا يَبْدَانُ نَاجِيَةً ذَمُولاً⁽⁵⁾))⁽⁶⁾
فلستعمل (لن) موضع (ما) وهذا كله من كلام العرب.

(1) للنظام: 141/4.

(2) نفسه: 306/3.

(3) رواية أبي الفتح (فلم يوجد).

(4) ديوانه: 69.

(5) ورد هذا البيت في اللسان: 99/3 (بيد).

(6) النظام: 11/4.

5. علة نصب:

عند شرحه قول المتنبّي:

فَأَصْحَتْ كَأَنَّ السَّورَ مِنْ فَوْقُ بَدْوُهُ □ إِلَى الْأَرْضِ قَدْ شَقَّ الْكَوَاكِبَ وَالتُّرْبَا

قال: ((وموضع (قد شق الكواكب والتربا) نصب بالحال، وسوغه دخول (قد)

على للفعل الماضي))⁽¹⁾.

6. علة بناء

عند شرحه قول المتنبّي السابق، قال: ((ضم فوق؛ لأنها معرفة هنا، فصارت

غاية بمنزلة قبل وبعد، أراد: من فوقه، أي: من أعلاه، فلما حذف بناء على الغاية))⁽²⁾.

7. علة الحمل على المعنى:

نكر هذه اللمعة مرات عديدة، فعند شرحه قول المتنبّي:

وَيَمْنَعُنِي مِمَّنْ سَوَى ابْنِ مُحَمَّدٍ □ أَيَادٍ لَهُ عِنْدِي يَضِيقُ بِهَا عِنْدُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((رفع عند وهي من الظروف التي لم تستعمل إلا ظرفا؛

وذلك لأنه حمل الكلام، فكأنه قال: يضيق بها المكان))⁽³⁾. وقال التبريزي معلقا على

هذه: ((عند: هي أوسع من أخواتها التي هي ظروف، لأن القائل إذا قال: فوق أو تحت

أو قدام أو عن يمين أو عن شمال، فقد خص جهة من الجهات الست، وإذا قال:

الطينة⁽⁴⁾ عند فلان، احتمل الكلام أن يكون في كل الجهات))⁽⁵⁾.

(1) للنظام: 315/3.

(2) نفسه: 315/3.

(3) نفسه: 160/7.

(4) الطينة: للعبة والجمع طبن، لصاح: 2157/6 (طبن).

(5) الموضح: 237/2.

وعند شرحه قول للمتنبّي:

لَوَيْتُهُ دُمُوجًا⁽¹⁾ عَلَى عَضُدٍ □ لِذَوْلَةٍ رُكْنَهَا لَهُ وَالِد

قال: ((الهاء في (له) عائدة على العضد، والعضد أنثى؛ لأنه حمل الكلام على

المعنى دون اللفظ لما عني بالعضد الممدوح وهو مذكر))⁽²⁾؛

وعند شرحه قول للمتنبّي:

كَلِمًا اسْتَلَّ ضَاخَكْتَهُ إِيَاءَ □ تَزَعُمُ الشَّمْسُ أَهْهَا أَرَادَهُ

قال: ((وإنما جمع الأراد مع توحيد الإيأة؛ حملا على المعنى...))⁽³⁾.

8. علة الضرورة

ذكر هذه اللمعة مرات عديدة، فعند شرحه قول المتنبّي:

خُذْ مِنْ ثَنَائِي عَلَيْكَ مَا أَسْطِيعُهُ □ لَا تُلْزِمْتَنِي فِي الثَّنَاءِ الْوَاجِبَا

قال: ((... الثناء ممدود إلا أنه قصره ضرورة...))⁽⁴⁾.

وعند شرحه قول للمتنبّي:

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ إِنْ بَرَّرْتَ سَبْقًا □ غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعَرَابُ

قال: ((كان الوجه أن يقول غير مدفوعة؛ لأن التقدير: العراب غير مدفوعة عن

السبق كما تقول: هند غير مضروبة، ولكنه نكره ضرورة...))⁽⁵⁾.

9. علة كثرة الاستعمال

عند شرحه قول للمتنبّي:

خُذْ مِنْ ثَنَائِي عَلَيْكَ مَا أَسْطِيعُهُ □ لَا تُلْزِمْتَنِي فِي الثَّنَاءِ الْوَاجِبَا

(1) الدمج والدملوج: للعضد، الصحاح: 316/1 (مطلع).

(2) النظام: 438/7، الموضح: 367/2.

(3) النظام: 329/7.

(4) نفسه: 166/4.

(5) نفسه: 171/4.

قال: ((حذفت التاء من (أستطيعه)؛ لكثرة الاستعمال...))⁽¹⁾، ويبدو لي أنها حذفت

للتخفيف كذلك.

10. علة عدم الجواز

نكر ابن المستوفي أنه لا يجوز دخول (ها) على (تلك) وعلى (تيك)، وذلك عند

شرحه قول أبي تمام:

حُسْنُ هَاتِيكَ فِي الْعِيُونِ وَهَذَا □ حُسْنُهُ فِي الْقُلُوبِ وَالْأَسْمَاعِ

قال: ((تلك) لا يجوز إدخال (ها) عليها؛ لأن (ها) للتبنيهِ إلى الحاضر القريب،

واللام في (تلك) دلالة للبعد، و(ها) دلالة للقرب، كأنهما يتتافيان فلا يجتمعان، وليس

كذلك (تيك)؛ لأنه ليس فيه اللام التي تدل على البعد، فمنع من دخولها عليه))⁽²⁾.

11. علة الاضطرار

نكر هذه العلة عند شرحه قول المتنبّي:

فِي رُبَّةٍ حَجَبَ الْوَرَى عَنْ نَيْلِهَا □ وَعَلَا فَسَمَّوَهُ عَلِيَّ الْحَاجِبَا

قال: ((الرتبة: الدرجة، وأراد عليا الحاجب، فاضطر إلى حذف التتوين، لسكونه

وسكون اللام من الحاجب))⁽³⁾.

12. علة إدخال

نكر هذه العلة عند شرحه قول أبي تمام:

وَكَأَنَّ سِحْرَ فَمِنْ عَيْنِكَ أَوْلَهُ

مُدَّ خَطَّ هَارُوتُ فِي عَيْنِكَ عَسْكَرُهُ⁽⁴⁾

(1) النظام: 166/4.

(2) نفسه: 215/10.

(3) نفسه: 160/4.

(4) رواية للصولي والتبريزي (كل حسن) مكان (كل سحر).

قال: ((.. أدخل الفاء هاءاً؛ لإقامة الوزن...))⁽¹⁾.

13. علة المخاطبة:

عند شرحه قول المتنبي:

صَرِيحٌ مُقْلَتِهَا سَأَلَ دِمْتِهَا □ قَتِيلٌ تُكْسِرُ ذَاكَ الْجَفْنِ وَاللَّعْسِ

قال: ((... وكسر الكاف في (ذاك)؛ لأنه يخاطب لظبية))⁽²⁾.

14. علة اتباع

نكر هذه العلة مرتين، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَإِنَّ الْحَسَامَ الْمُنْدَوَانِيَّ إِلْمَا □ خُشُونَتُهُ مَا لَمْ تُفَلِّلْ مَضَارِيهُ

قال نقلا عن الجوهري: ((هند اسم بلاد، والنسبة إليها هندي وهنود، كقولك

زنحي وزنوج، وسيف هندواني وإن شئت ضمنت الهاء اتباعاً للدال))⁽³⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

أَيُّ الْمُلُوكِ وَهُمْ قَصْدِي أَحْسَادُهُ □ وَأَيُّ قِرْنٍ وَهُمْ سَيْفِي وَهُمْ تُرْسِي

قال: ((وضم راء (الترس) اتباعاً أي اتباع الرء ضمة التاء))⁽⁴⁾.

15. علة التقاء الساكنين:

عند شرحه قول المتنبي:

يُوسَطُهُ الْمَفَاوِزَ كُلَّ يَوْمٍ □ طِلَابُ الطَّالِبِينَ لَا الْإِنْتِظَارَ⁽⁵⁾

قال: ((الذي قرأته عليه لا الانتظار بكسر اللام من الانتظار، وهذا هو القول؛

لأنه كسر اللام؛ لسكونها وسكون النون في الكلمة بعدها، وحذف الألف من انتظار؛

لأنها همزة وصل تسقط في الإدراج، وحذف الألف أيضاً من (لا)؛ لسكونها وسكون

(1) النظام: 210/8.

(2) نفسه: 336/9.

(3) نفسه: 45/3، الصحاح: 557/2 (هند).

(4) نفسه: 351/9.

(5) رواية أبي الفتح (يوسطها).

لللام من الانتظار في الأصل، لأنها لام تعريف، ومن حكمها أن تكون ساكنة، ولكنه اضطر إلى كسرها ومكونها ومكون النون بعدها، فلما كانت الحركة في اللام إنما هي للقاء الساكنين كانت في تقدير السكون، لأن حركتها غير لازمة فكانت حركة غير معتد بها⁽¹⁾.

16. علة اساع

عند شرحه قول المتنبّي:

وَمِنْ هَوَى الصِّدْقِ فِي قَوْلِي وَعَادَتِهِ □ رَغِبْتُ عَنْ شَعْرٍ فِي الرَّأْسِ مَكْذُوبٍ

قال: ((مكذوب صفة للشعر وهو مفعول صحيح، ويجوز أن يكون بمعنى مكذوب فيه.. قال المعري: حذف الضمير هنا توسع⁽²⁾)).

17. علة مبالغة

نكر هذه العلة عند شرحه قول لبي تمام:

أَبَا جَعْفَرَ أَضْحَى بِكَ الظَّنُّ مُمَرِّعًا □ قَمِلَ بِرَوَاعِيهِ عَنِ الْأَمَلِ الْجَدْبِ

قال: ((أراد جمع راعية إما للمبالغة في المنكر أو على أصل المونث...⁽³⁾)).

18. علة إشباع

عند شرحه قول المتنبّي:

أَنَا بِالرُّوْشَاءِ إِذَا ذَكَرْتُكَ أَشْبَهُ □ تَأْتِي التَّدَى وَيُذَاغُ عَنْكَ فَتَكْرَهُ

نكر⁽⁴⁾ وجوها عديدة في ضمة اللهاة في أشبه، ومنها أن يكون أشبع ضمة اللهاة، فالحقها واوا، ولا يريد أن يجعلها وصلا، قال عنتره⁽⁵⁾:

(1) النظم: 362/8.

(2) نفسه: 258/4.

(3) نفسه: 156/3.

(4) نفسه: 293/8-294.

(5) ديوان عنتره: 204، برواية: يباح من ذلري غضوب حرة زباله مثل الفتيق المكرم

يَبَاغُ مِنْ ذِفْرَى⁽¹⁾ عَضُوبٍ⁽²⁾ جَسْرَةٍ⁽³⁾ □ زِيَاةٌ⁽⁴⁾ مِثْلَ الْفَنِيْقِ⁽⁵⁾ الْمَكْدَمِ⁽⁶⁾

قال أبو علي: أراد ينبع فأشبع الفتحة فحدثت بها ألف، وأنشدنا أيضا لابن هرمة⁽⁷⁾:

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى □ وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُتَزَاكِحِ
أي: بمنترج، وأشبع للفتحة فتشأت بعدها ألف.

19. علة إهمام وعموم

عذ شرحه قول المتنبي:

حَاشِيَ لِمِثْلِكَ أَنْ تُكُونَ بِخَيْلَةٍ □ وَلِمِثْلِ وَجْهِكَ أَنْ يَكُونَ عِبُوسَا
قال نقلا عن أبي الفتح: ((الوجه تذكير المثل لإبهامه وعمومه...))⁽⁸⁾.

20. علة النيابة

عذ شرحه قول أبي تمام:

غَرَضُ الْحَوَادِثِ مَا تَرَالُ مُلْحَةً □ تَرْمِيهِ عَنِ شَرِّهِ بِأَمِّ حَبُوكِرِ
قال: للحبوكر: الداهية، وكذلك الحبوكري، وأم حبوكر هي أعظم الدواهي، قال عمر بن أحمد الباهلي⁽¹⁾:

(1) الذفرى من اللقفا، وهو الموضع الذي يعرق من للبعير خلف الأذن. الصحاح: 663/2 (ذفر).

(2) عضوب: أي مشقوق الأذن.

(3) الجسر: العظيم من الإبل وغيرها والأنتى جسرة، الصحاح: 613/2 (جسر).

(4) الزيافة من اللوق: المختالة، للصحاح: 1371/4 (زيف).

(5) الفنيق: للفحل المكرم، للصحاح: 1545/4 (فنيق).

(6) الكدم: العض بأدنى للفم، للصحاح: 2019/5 (كدم).

(7) ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعبيد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف،

1389هـ-1969: 87.

(8) النظام: 360/9.

فلما غسا⁽²⁾ ليلى وأيقنت أنها □ هي الأربى⁽³⁾ جاءت بأم حبوكرى

إذا قدرنا أن ابن الأحمر لم يصرف حبوكرى وجب فتح الراء؛ لأنها ممنوعة من
لصرف وأشبعها فنشأت الألف للإطلاق، لا لقطع للترنم، لأن الألف لا يلحق الروي،
لقطع للترنم، وإنما الذي يقطع للترنم هو تقوين يقوم مقام حرف الإطلاق، وتلكم في
إنشاد التميميين قول جرير⁽⁴⁾:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِينَ □ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي

فأتوا بالتتوين نائباً عن الألف التي نشأت من إشباع حركة الروي في
الـ(عتابا) و(أصابا)؛ لأن للتتوين لا يمتد معه الصوت أو امتداده مع حروف اللين
الألف والواو والياء، وجاءوا بالتتوين لما فيه من الغنة للمشاكله لحروف المد واللين.

(1) البيت في إصلاح المنطق؛ 214، والصاحح: 88/1 (أرب)، 622/2 (حبكرى).

(2) غسا لليل.. إذا ظلم، الصاحح: 2446/6 (غسا).

(3) الأربى: لداهية، الصاحح: 88/1 (أرب).

(4) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر،

رابعاً: الإجماع

الإجماع لغة: الإعداد والعزيمة على الأمر⁽¹⁾، يقال: جمع أمره وأجمعه وأجمع

عليه، أي: عزم عليه⁽²⁾.

أما في الاصطلاح: فهو اتفاق نحوّي البلدين (البصرة والكوفة) على حكم معين

في مسألة من المسائل⁽³⁾.

ويعد الإجماع دليلاً قاطعاً على صحة القاعدة إذا لم يخالف المنصوص، ولا

المقيس على النصوص⁽⁴⁾، كما في للفقهاء⁽⁵⁾، لأن كلا للفريقين شافه العرب، وأخذ عنهم

طريقتهم في الكلام، فأجمعوا على صحة قواعد استمدت من نصوص موثوقة وردت

عن فصحاء العرب.

((إذا لا يرتضى مخالفة هذا الأصل من قبل أي من النحاة مهما بلغ شأنه في

العلم، فكل من حكم عن غلة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وسيبويه جنسه، إلا

أنا لا نسمح له مع ذلك بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها إلا

بعد إمعان وإتقان))⁽⁶⁾.

وقد ورد في كتاب النظام الحديث عن الإجماع في النحو واللغة، فعند شرحه

قول المتكبي:

أَظْيِيَّةُ الْوَحْشِ لَوْلَا ظَبِيَّةُ الْأَنْسِ □ لَمَا غَدَوْتُ بِجَدِّ فِي الْهَوَى نَعْسِ

(1) ينظر: لسان العرب: 53/8 (جمع).

(2) ينظر: الصحاح: 1195/3 (جمع)، اللسان: 53/8 (جمع).

(3) ينظر: الاقتراح: 66.

(4) الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ—

1952: 89/1.

(5) ينظر: أصول الفقه: محمد أبو زهرة، دار الثقافة العربية للطباعة، مصر، د.ت: 190.

(6) ارتقاء السيادة: 55.

قال: ((أجمع أهل اللغة على أنه يقال: تَعَسَّ بفتح العين يَتَعَسُّ، فهو تَاعَسٌ، ولا يجوز تَعَسَّ بكسر العين إلا فيما رواه شمر عن الفراء، واحتج أهل اللغة ببيت الأعمش⁽¹⁾):

□ والتعس أدنى لها من أن أقولَ لها

وقالوا: لو جاز (تعس) بكسر للعين لكان المصدر (تَعَسًا)، وعلى قولهم لا يقال: جَدُّ تَعَسٍ، وإنما يقال: جَدُّ تَاعَسٍ⁽²⁾.
وعند شرحه قول للمتبي:

□ فَلَيْسَ يَأْكُلُ إِلَّا الْمَيْتَ الضَّجُّ⁽³⁾

قال: ((ليس) يرى للنحويون أن فيها ضميراً، يحجز بينها وبين الفعل، والأشبه أن تكون خالية من للضمير، وتكون في معنى (ما))⁽⁴⁾.

والذي يبدو لي أن احتواء (ليس) على ضمير مستتر، أفضل من خلوها من الضمير؛ لذلك يكون للضمير المستتر اسماً لـ(ليس) وجملة (ياكل) في محل نصب خبرها.

(1) ديوانه: 122.

(2) للنظام: 327/9-328.

(3) رواية الواحدى (الميتة) مكان (الميت).

(4) للنظام: 344/10.